جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

التخصص: التدقيق المحاسبي

فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة :مؤسسة إتصالات الجزائر

مقدمة من طرف الطالب:
الحبيتري عبد السميع
عباس عبد القادر

تحت إشراف: د. برواين شهرزاد

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
تمار خديجة	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	رئيسا
شملال نجاة	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مناقشا
برواين شهرزاد	استاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	المشرفة

السنة الجامعية: 2024/2023

الشكر والعرفان

نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرف د. برواين شهرزاد على توجيهاتها القيمة وإرشاداتها السديدة طوال فترة إعداد هذا التقرير، فقد كان لمتابعتها ودعمها المستمر الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى مؤسسة إتصالات الجزائر وجميع موظفيها على حُسن الاستقبال وتعاونهم معنا، وتزويدنا بالمعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

وأخيراً، لا يفوتنا أن نشكر أساتذتنا الكرام في قسم علوم مالية و محاسبة على جهودهم المبذولة في تأهيلنا وتزويدنا بالمعارف والخبرات اللازمة لمواصلة مسيرتنا العلمية والعملية

الاهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين، فجزاهما الله عنا كل خير.
كما نهديه إلى كل من ساهم في تعليمنا وتثقيفنا، ودعمنا في مسيرتنا الأكاديمية.
ونأمل أن يكون هذا التقرير إضافة متواضعة إلى المكتبة الاقتصادية والمساهمة في تطوير قطاع السياحة في بلادنا الحبيبة الجزائر.

ملخص باللغة العربية :

هذه المذكرة تتناول فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين اتخاذ القرارات المالية من خلال دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر. يركز البحث على كيفية استخدام المعلومات المحاسبية كأداة أساسية لإدارة الأعمال واتخاذ القرارات المالية الدقيقة. يشرح الكتاب أهمية النظام المحاسبي في توفير البيانات الشاملة والدقيقة التي تساعد في التخطيط المالي والرقابة، كما يبرز دور هذا النظام في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على القرارات المالية داخل المؤسسة.

English Summary :

This memoir discusses the effectiveness of the accounting information system in enhancing financial decision-making, focusing on a case study of Algeria Telecom. The research emphasizes the use of accounting information as a crucial tool for business management and precise financial decision-making. The book explains the importance of the accounting system in providing comprehensive and accurate data that aids in financial planning and control, highlighting its role in improving the quality of accounting information and its impact on financial decisions within the organization.

مقدمة:.....1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....6
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.....6
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي.....6
المطلب الثاني: أهداف وظائف نظام المعلومات المحاسبي.....7
المطلب الثالث: خصائص نظام المعلومات المحاسبية.....8
المطلب الرابع: أهمية نظام المعلومات المحاسبية.....9
المطلب الخامس: أسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبية.....9
المبحث الثاني: التحليل النظري لاتخاذ القرارات المالية.....10
المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.....10
المطلب الثاني : مفهوم عملية اتخاذ القرار.....11
المطلب الثالث : مراحل عملية اتخاذ القرار.....11
المطلب الرابع : أساليب اتخاذ القرار.....12
المطلب الخامس : العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار.....15
المطلب السادس: أنواع القرارات المالية.....17
المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار المالي.....18
المطلب الأول: دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية.....18
المطلب الثاني: علاقة جودة المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار المالي.....26
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة حالة).....30

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة اتصالات الجزائر 30
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة 30
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر 30
المطلب الثالث: أنشطة ومنتجات مؤسسة اتصالات الجزائر 33
المطلب الرابع: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر 34
المبحث الثاني: دراسة فعالية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بمؤسسة اتصالات الجزائر ... 42
المطلب الأول: تقديم مصلحة المستخدمين 42
المطلب الثاني: تحليل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة 44
المطلب الثالث: تقييم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية 47
المطلب الرابع: تحديد نقاط القوة والضعف في النظام 52
الخاتمة: 57
قائمة المراجع: 62

قائمة الأشكال :

الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	صفحة 30
الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و الميزانية	صفحة 34

مقدمة:

تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم الموارد التي تعتمد عليها المؤسسات في إدارة أعمالها واتخاذ قراراتها المالية. في عصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، أصبح نظام المعلومات المحاسبي أحد الأدوات الحيوية التي لا غنى عنها لضمان توفير بيانات دقيقة وشاملة تساعد في التخطيط والرقابة المالية. نظام المعلومات المحاسبي يشمل مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف إلى جمع وتصنيف وتسجيل وتحليل وتفسير البيانات المالية، مما يمكن المؤسسات من الوصول إلى المعلومات الضرورية في الوقت المناسب.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مجال نظم المعلومات، خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة المالية. هذه التطورات جاءت نتيجة لتزايد التعقيدات في البيئات الاقتصادية والمنافسة الشديدة بين المؤسسات، الأمر الذي جعل من الضروري أن تكون هذه المؤسسات قادرة على اتخاذ قرارات مالية دقيقة وسريعة بناءً على معلومات موثوقة. من هنا، تبرز أهمية دراسة فعالية نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية.

في عصر المنافسة الشديدة والمتزايدة، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تواجه تحديات كبيرة في البقاء والنمو. لذلك، تسعى هذه المؤسسات جاهدة للحصول على مزايا تنافسية من خلال اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومدروسة. ومن هنا، تظهر أهمية نظام المعلومات المحاسبي بوصفه مصدرًا حيويًا للبيانات والمعلومات الملائمة والموثوقة لاتخاذ هذه القرارات.

تُعد المعلومات المحاسبية أداة أساسية لتوفير البيانات المالية والتشغيلية الضرورية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف فيها. كما تساعد في تحليل الفرص والمخاطر المستقبلية، وبالتالي اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة. لذلك، فإن توافر نظام معلومات محاسبي فعال وكفء يعتبر عنصرًا حاسمًا لنجاح المؤسسات وتحقيق أهدافها المالية والتشغيلية.

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أهمية نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته باتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر. حيث سيتم في البداية تقديم الإطار النظري للموضوع، من خلال تعريف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه ووظائفه وخصائصه وأهميته، إضافة إلى توضيح التعليل النظري لعملية اتخاذ القرارات المالية من حيث مفهومها ومراحلها وأساليبها والعوامل المؤثرة فيها وأنواعها. كما سيتم تسليط الضوء على دور المحاسبين في نظام المعلومات المحاسبي وعلاقة جودة المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار المالي.

في الجانب التطبيقي، ستتم دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث سيتم تقديم البطاقة الفنية للمؤسسة من حيث نبذة تاريخية عنها وهيكلها التنظيمي و أنشطتها ومنتجاتها ووضعيتها المالية. ثم سيتم دراسة فعالية نظام

المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة، من خلال تحليل النظام الحالي وتقييم دوره في عملية صنع القرار المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة لتحسينه.

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرًا لأهمية قطاع الاتصالات في الجزائر وكونه من القطاعات الحيوية والمؤثرة في الاقتصاد الوطني. كما تنبع أهميتها من دور نظام المعلومات المحاسبي الفعال في توفير المعلومات الدقيقة والملائمة لمتخذي القرارات المالية، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة واتخاذ القرارات الرشيدة التي تضمن استدامة نموها وتحقيق أهدافها الاستراتيجي.

إشكالية البحث:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي على جودة القرارات المالية؟
2. ما هي العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وتقليل الأخطاء المالية؟
3. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي؟
4. ما هي الفوائد التي يمكن أن تحققها المؤسسات من خلال تطوير نظام المعلومات المحاسبي؟

الفرضيات:

1. نظام المعلومات المحاسبي الفعال يساهم بشكل كبير في تحسين جودة القرارات المالية.
2. تطوير نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تقليل الأخطاء المالية.
3. هناك تحديات متعددة تواجه المؤسسات في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي بشكل فعال.
4. يمكن تحقيق فوائد ملموسة من خلال تحسين وتطوير نظام المعلومات المحاسبي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات في تطبيق هذا النظام واقتراح حلول لتجاوزها. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات لتعزيز دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم القرارات المالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في دعم القرارات المالية للمؤسسات. من خلال تحليل فعالية هذا النظام، يمكن للمؤسسات تحسين أدائها المالي والإداري، مما يعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية وتقديم معلومات قيمة للباحثين والمهتمين بمجال نظم المعلومات المحاسبية.

صعوبات الدراسة:

تواجه هذه الدراسة عدة صعوبات من أبرزها:

1. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة من المؤسسات نظراً لحساسيتها.
2. التحديات المتعلقة بتحليل البيانات المالية المعقدة والمتنوعة.
3. القيود الزمنية التي قد تؤثر على عمق البحث والتحليل.
4. تفاوت مستويات تطبيق نظام المعلومات المحاسبي بين المؤسسات المختلفة.

المنهج المستخدم:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف وتحليل البيانات المالية المستخلصة من نظام المعلومات المحاسبي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي لتحليل تأثير هذه البيانات على جودة القرارات المالية المتخذة.

دوافع البحث:

الدافع الرئيسي لهذه الدراسة هو فهم كيف يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يعزز من عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات. مع تزايد التعقيدات الاقتصادية والتنافسية، أصبحت الحاجة ماسة إلى نظم معلومات محاسبية فعالة تساهم في تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب. كما أن الرغبة في المساهمة في تطوير الأدوات المحاسبية وزيادة كفاءة المؤسسات تعد من الدوافع الأساسية لإجراء هذا البحث.

تقسيمات البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية. يبدأ بتعريف نظام المعلومات المحاسبي وتوضيح أهدافه ووظائفه، ثم ينتقل إلى تحليل الخصائص الأساسية التي يجب أن يتمتع بها النظام ليكون فعالاً. كذلك، يناقش الفصل أهمية النظام في دعم العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات، ويشرح كيف يمكن أن يسهم في تحسين جودة القرارات المالية من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة. كما يتطرق الفصل إلى المفاهيم المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك المراحل والأساليب والعوامل المؤثرة على هذه العملية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة حالة)

يركز هذا الفصل على التطبيق العملي للنظريات والمفاهيم التي تم مناقشتها في الفصل الأول من خلال دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر. يبدأ بتقديم نبذة تاريخية عن المؤسسة واستعراض هيكلها التنظيمي و أنشطتها ومنتجاتها، ثم ينتقل إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة. بعد ذلك، يتم دراسة فعالية نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في

المؤسسة من خلال تحليل النظام الحالي وتقييم دوره في اتخاذ القرارات المالية. كما يتضمن الفصل تحديد نقاط القوة والضعف في النظام، ويقدم توصيات لتحسين بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل.

تمهيد :

يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تحقيق أهدافها المالية والإدارية. يتسم العصر الحالي بالتغيرات السريعة والتطورات التقنية المتلاحقة، مما يجعل من الضروري تبني أنظمة معلومات محاسبية حديثة ومتطورة قادرة على مواكبة هذه التغيرات وتلبية احتياجات المؤسسات بفعالية.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل لنظام المعلومات المحاسبي، موضحًا أهميته ودوره في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. يبدأ الفصل بتعريف نظام المعلومات المحاسبي وتحديد مكوناته الأساسية، متناولًا العمليات والإجراءات التي يتضمنها بدءًا من جمع البيانات وتسجيلها مرورًا بمعالجتها وتحليلها وصولًا إلى إنتاج المعلومات التي تدعم عملية اتخاذ القرار.

كما يسلط الفصل الضوء على الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، والتي تتمثل في توفير معلومات دقيقة وموثوقة وذات صلة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة. ويستعرض أيضًا الخصائص التي يجب أن يتمتع بها هذا النظام لتحقيق أقصى درجات الفعالية، مثل الدقة والموثوقية والمرونة والقدرة على تقديم المعلومات في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، يتناول الفصل دور نظام المعلومات المحاسبي في تسهيل عملية التخطيط والرقابة داخل المؤسسة، من خلال توفير تقارير مالية وإدارية دقيقة تساهم في تقييم الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. كما يتم مناقشة التحديات التي قد تواجه المؤسسات في تبني وتطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية الحديثة، والطرق التي يمكن من خلالها التغلب على هذه التحديات.

باختصار، يقدم هذا الفصل إطارًا نظريًا متكاملًا يساعد في فهم كيفية استخدام نظام المعلومات المحاسبي كأداة استراتيجية لتحسين عملية اتخاذ القرارات المالية، مما يعزز من قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

الهدف في هذا المبحث إلى التعرف على نظام المعلومات المحاسبي من خلال شرح مختلف وظائفه الرئيسية والأنظمة الفرعية المتكاملة، وفي الأخير تخلص إلى ذكر خصائص نظام المعلومات المحاسبي الفعالة.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة تعاريف النظام المعلومات المحاسبي تذكر منها:

- هو نظام يجمع ويسجل ويعالج البيانات الإنتاج المعلومات لمتخذي القرارات (متيلي، 2015، صفحة (29).

- هو عملية تجميع بيانات من مصادر مختلفة لتكون عناصر مدخلات هذه البيانات وتشغيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها وما يترتب على تحليلها من معلومات وتوصيل ما يتلاءم من معلومات الاحتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة. الجبوري و الجبوري 2014 صفحة .(19)

-هو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات الإنتاج المعلومات لصانعي القرار يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

وهو موضح بالشكل الرمحي والذيبة، 2011، صفحة .(22)

نظام المعلومات المحاسبي أسهل من الأنظمة اليدوية، ويمكن إن يكون معقد جدا ويعتمد على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا ويمكن إن يكون ما بين هذين المستويين فبغض النظر عن الأسلوب المتخذ، في نظام المعلومات المحاسبي والأشخاص المستخدمين له يجب إن يجمعوا ويدخل ويعالج ويخزن ويصدر تقارير بالبيانات والمعلومات ة يتم استخلاص نتيجة من هذه البيانات إما عن طريق الكمبيوتر أو عن طريق التقارير اليدوية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الأجزاء أو العناصر المادية والبشرية، التي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة وفي إطار بيئة معينة تحيط بيه، ويتداخل مع ما تحويه هذه البيئة من متغيرات وعوامل ويتفاعل معها، وذلك بغرض تحقيق هدف معين يتمثل في تحويل البيانات (المدخلات) المجمعة من خلال عمليات المعالجة (التشغيل) إلى معلومات (مخرجات) لها منفعة وتلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين أو منجلي القرارات (فياض 2011 صفحة (55).

المطلب الثاني: أهداف وظائف نظام المعلومات المحاسبي

كما هو معروف عن نظام المعلومات المحاسبية أنه يهدف إلى توفير المعلومة المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المحققين فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في مستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهم أهداف النظام المعلوماتي المحاسبي ما يلي:

- ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية المعلومات بما يضمن كفاية واستمرار النظام المالي وبالتالي الوحدة الاقتصادية نفسها.
- ربط الأهداف الرئيسية والفرعية في المؤسسة بوسائل وأدوات تحقيقها تمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير الدورية والموازنات التقديرية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.
- عرض وتحليل عالج أعمال المؤسسة بحيث يتمكن القائمون على إدارتها من تقييم أداء الأنشطة المختلفة فيها وتأسيسا على ذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة الإنتاج المعلومات ممثلة في التقارير وحتى تحقق فعالية النظام المحاسبي للمصمم الإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط كذلك بالأهداف التالية:
- إنتاج التقارير اللازمة الخدمة أهداف المؤسسة.
- تقديم التقارير في الوقت المناسبة
- تحقيق اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة ورفع كفاءة أدائها.
- تحقيق التناسب بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبة.
- توفير معلومات العملية المحدد القرار والذي عادة يجب إن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية وإن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه المعالجة المعلومات الجزراوي 2009 (صفحة (29.
- التحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه يعنى محاولة الخفيض التكلفة إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف

من إعداد التقارير كما يجب أيضا أن يتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر لذلك (عماري، نوفمبر (.

وظائف نظام المعلومات المحاسبية :

إن استخدام نظام المعلومات المحاسبية في منشأة ما له العديد من الفوائد التي تحققها هذه التعلم من خلال القيام بوظائفها، سواء إن تم إنشاء هذه النظم من الصفر أو كان نتيجة التحويل النظام المحاسبي التقليدي اليدوي النظام محاسبي تكون ناتجة عن حوسبة النظام اليدوي.

ومن أهم الوظائف التي تؤديها ما يلي: الرملي 2011، صفحة (83)

- الوظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها.
- وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام.
- وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المنشأة عن طريق خطوات منطقية سابقة

الذكر لإنتاج المعلومات ومساعدة البرمجيات التطبيقية.

- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات.
- توفير الرقابة الكافية للتأكد من موارد المنشأة بما في ذلك البيانات المتعلقة بها متيلي، 2015، صفحة (29)
- متوازنة عند الحاجة.
- دقيق هو يمكن الاعتماد عليها.
- تلبية المتطلبات المحاسبية
- تمكين الإدارة من معرفة دقائق الأعمال ومعرفة التغير الذي يحصل في كل عنصر من عناصر المؤسسة التي تؤثر على المركز المالي (بلعجوز 2011، صفحة (214)

المطلب الثالث: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتي حيويا في المؤسسة المتواجد فيها، ومن بين الخصائص التي تؤهله لأن يكون فعالا وكفوا نذكر منها:

- يجب أن يتميز بدرجة عالية جدا من الدقة والسرعة أثناء معالجة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات محاسبية (عبودي ، 2014 صفحة 31).
- كما إن العمل على تماشي النظام المحاسبي مع متطلبات الإفصاح يكون بتقديم معلومات شفافة لمستخدمي القوائم المالية.

وكذلك قابليتها للمقارنة مع المعلومات للفترات الماضية رشام) و شدري جوان 2016، صفحة (145).

- الموثوقية المعلومات المحاسبية عندما يجد المستخدم هذه المعلومات أنها تعكس الوقائع والأحداث بكل موضوعية وصدق

وتتمتع هذه الخاصية مجموع من خصائص وهي كالأتي: زروق و العمري، نوفمبر 2019، صفحة (81)

الملائمة: تكون المعلومات ملائمة لعرض ما في وقت ما وقت الحاجة لها فقط.

الشمول: المعلومات الشاملة تلك التي تزود المستفيدين بكل ما يحتاجون معرفته عن حالة معينة.

التوقيت المناسب: وهي المعلومات المناسبة زمنيا وتتوفر في وقت الحاجة إليها.

الوضوح: يجب أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض.

الدقة: وتعني أن تكون المعلومات خالية من أخطاء التجميع والتسجيل.

المرونة: مرونة المعلومات تعني قابلية تكييف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستفيدين.

إمكانية القياس: إمكانية القياس الكمي للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات.

المطلب الرابع: أهمية نظام المعلومات المحاسبية

تتجلى أهمية نظم المعلومات المحاسبية من خلال مفهوم رقم 2 للمحاسبة المالية والذي توجيه عرفت لجنة المعايير المحاسبية

FASB)) المحاسبة على أنها نظام للمعلومات وأن الهدف الرئيسي المحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة المتحدي القرارات لذلك. فإن لجنة تعديل منهج المحاسبي أوصت بأن منهج تعليم المحاسبة يجب أن يؤكد بأن المحاسبة هي عملية تحديد (توصيف) المعلومات قيمة قياسها، توصليها ... وقد افترضت بأن منهج المحاسبي يجب أن تصمم لتزويد الطلبة بالمفاهيم الأساسية التالية:

- استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.
- طبيعة تصميم استخدام العديد نظم المعلومات المحاسبية (بناء النظام).
- العملية إعداد (إبلاغ) تقارير معلومات المالية.

هذا وتختلف الدروس (المواضيع) المحاسبية التي يأخذها الطالب حيث إن موضوع نظم المعلومات المحاسبية تركز على كيفية عمل نظم المعلومات المحاسبية وكيفية تجميع البيانات حول أنشطة وعمليات الوحدة الاقتصادية)، وتحويل تلك البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها من قبل الإدارة، وكيف تضمن توفر، ومعوليه، ودقة تلك المعلومات في حين إن مواضع المحاسبة أخرى تركز على (دور المحاسب كمعد لتلك المعلومات).

وبالتالي فإن الفصل الدراسي لنظم المعلومات المحاسبية تكون دورات مهمة ومكملة للفصول الدراسية أخرى التي يأخذها الطالب إبراهيم و عامر، 2009، الصفحات 26-27.

المطلب الخامس: أسباب دراسة نظام المعلومات المحاسبية

يمكن تلخيص أهم أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية والاهتمام بيه خصوصا من جانب المحاسبين في أربعة أسباب رئيسية هي:

- يهتم المحاسب بنظام المعلومات المحاسبي لأنه قد يكون أحد مستخدمي المعلومات والتي يوفرها هذا النظام، أوقد يكون هو المراجع الخارجي الذي يقوم بتقييم هذا النظام الأكثر من ذلك قد يكون المحاسب هو نفسه المصمم الذي يقوم بتصميم هذا النظام.
- أدي انتشار الحاسبات الآلية بشكل كبير إلى اعتماد نظم المعلومات المحاسبية لمعظم الوحدات على التكنولوجيا المعلومات. لذلك أصبحت عملية إدارة البيانات وتجهيزها لأغراض إعداد التقارير اللازمة وتحقيق مختلف أهداف نظم المعلومات من العمليات المعقدة ونظرا لأن المعلومات أصبحت أكثر أهمية وخطورة فإنه يتعين على المحاسب أن يكون ملما بالمهارات التي تجعله قادرا على التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية المستندة للحاسبات الآلية بكفاءة وفعالية حتى يكون قادرا علي تحقيق أهداف وظيفته، وإلا سيكون المحاسب أقل إنتاجية في استخدام ما لديه من مهارات ومعرفة محاسبية
- أصبحت نظم المعلومات الحديثة أكثر تعقيدا وتطورا، حيث تعتمد على مفاهيم مستمدة من عدة مجالات للمعرفة مثل نظريات المعلومات والنظم بجانب اعتمادها على التطورات الحديثة في مجالات أخرى مثل الرقابة والأمن والاتصالات، وينبغي أن يكون المحاسب ملما بتلك المجالات ويتوقع أن يعتمد عليها في أي وقت وإن الإلمام والتكامل المعرفي يجعل المحاسب في وضع أفضل من غيره عند التقدم للعمل في إحدى الجهات، كما يجعله قادرا على توفير كل المعلومات الملائمة التي قد تطلب منه.
- إن يكون المحاسب قادرا على معرفة مصادر البيانات، وكذلك ملما بالخطوات اللازمة لتشغيل ومعالجة البيانات بهدف إنتاج المخرجات من المعلومات المطلوبة، بحيث تمثل تلك المخرجات معلومات دقيقة واقتصاديه عند مقارنة تكلفة إنتاجها بمنافعها) وملائمة لمستخدمي النظام ديبان وآخرون، 2005، صفحة 61

المبحث الثاني: التحليل النظري لاتخاذ القرارات المالية

المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار من المهام الرئيسية للإدارة الناجحة كما أنها عملية تتكرر في حياتنا اليومية إذ أنها تؤثر على المنشآت والمشروعات بشكل فعال ، وعموما فإن اتخاذ القرارات يمكن من مواجهة المشكلات وإيجاد

الحلول الفعالة لها ، ومن أجل إعطاء القرارات مزيدا من التوضيح ثم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب تحتوي على مفهوم اتخاذ القرارات وأساليبها والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى المشاكل التي تعيقها.

المطلب الثاني : مفهوم عملية اتخاذ القرار

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار ينبغي توضيح مختلف جوانب القرارات بذكر مجموعة من التعاريف الأساسية لهذا المصطلح وأنواعه ثم نتعرف على عملية اتخاذ القرار .

أولا : القرار

هناك عدة تعاريف لهذا المصطلح منها الآتي :

تعريف القرار :

- يمكن تعريف القرار على أنه : عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين أو أكثر للتعامل مع مشكلة معينة أو موضوع معين.
- كما يمكن تعريفه على أنه : اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- ويعرف أيضا بأنه : الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية.

من التعاريف السابقة نستنتج أن القرار هو اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل لحل مشكل تواجهه الإدارة في وقت معين ، وبذلك يتضح أن العناصر التي يلزم توافرها حتى يمكن القول بأن هناك قرار : عملية الاختيار وجود بديلين على الأقل ، وجود هدف أو عدة أهداف .

المطلب الثالث : مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة والتي يمكن توضيحها في الآتي :

أولا : مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة

تعرف المشكلة في مجال عملية اتخاذ القرار بأنها انحراف عن الهدف المحدد مسبقا ، أو هي حالة من عدم التوازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون.

وتحديد المشكلة يعد أهم خطوة في عملية اتخاذ القرار لهذا يتطلب من المدير الاستعداد الذهني للتعرف على المشكلة ، وتشخيصها تشخيصا سليما وفي الوقت الملائم كي لا تتفاقم آثارها وتنتقل إلى مجالات أخرى ، إذ أن "

التشخيص يعتبر عملية منظمة لبناء ومعالجة وإنتاج المعلومة" " . كما يتطلب منه درجة من التصور والخيال والإدراك للكشف عنها ، وللخبرة والمهارة دورهما في اكتشاف بعض المشكلات حتى قبل أن تظهر في محتوى المؤشرات الدورية المتنوعة التي تراقبها الإدارة.

ثانيا : مرحلة جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا وتحديد أبعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار ، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة وتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

ثالثا : مرحلة تحديد واختيار البدائل

يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة ، وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال ، وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة ، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدى ، ثم اختيار البديل المناسب.

رابعا : مرحلة تقييم البدائل

يتم في هذه المرحلة دراسة البدائل المطروحة وتحليلها وتقييمها واختيار البديل الأمثل ، وتعد هذه المرحلة من المراحل الفكرية الصعبة ، لأنه يصعب التنبؤ بالنتائج عن كل بديل بشكل واضح وجلي ومما يزيد من صعوبة الموقف لضيق الوقت المتاح أمام المدير متخذ القرار مما لا يمكنه من التعمق في دراسة النتائج التي يمكن أن تترتب على كل بديل من البدائل واكتشافها.

خامسا : مرحلة اتخاذ القرار

يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق الهدف المطلوب إنجازه لاتخاذ القرارات التي تعد كإعلان عن ذلك البديل ، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اختياره أو اتخاذه .. والشكل التالي يوضح مراحل عملية اتخاذ القرار.

المطلب الرابع : أساليب اتخاذ القرار

اعتمد الكثير من كتاب الإدارة في تصنيف الأساليب التي يتبعها المديرين في اتخاذ القرارات على أسلوبين رئيسيين هما : الأسلوب التقليدي والأسلوب العلمي .

أولا : الأسلوب التقليدي في اتخاذ القرارات :

يعتمد هذا الأسلوب على الخبرة والمشاهدة والتقليد وبالتالي فهو يفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي ولا يتبع المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرار ، وتعود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ والخبرة في حل مشاكلها و سوف نلخصها فيما يلي :

1 الخبرة :

ترجع جذور هذا الأسلوب إلى المدرسة التجريبية التي تعتمد على تفهم الإدارة من خلال دراسة وتحليل المواقف والحالات السابقة ، أي بعض المواقف التي يواجهها المديرون في الماضي والقرارات التي اتخذت لمواجهتها ، كما أن الخبرة المعنية في هذا الأسلوب لا تقتصر على خبرة المدير متخذ القرار بل يمكنه التعلم والاستفادة من خبرات المديرين الفرعيين أو المديرين السابقين .

2 إجراء التجارب :

بعدما كان تطبيقه في مجالات البحث العلمي فقط انتقل أسلوب إجراء التجارب إلى الإدارة للاستفادة منه في مجالات اتخاذ القرارات حيث يتولى متخذ القرار نفسه إدخال التغيرات أو التعديلات بناءا على الأخطاء التي تكشف عند إجراء التجارب ، وقد يتم في بعض الحالات الجمع بين الخبرة والتجربة معا لتحقيق الهدف .

3 أسلوب الحكم الشخصي :

يقوم هذا الأسلوب على أسس شخصية تابعة من شخصية متخذ القرار وقدراته العقلية واتجاهاته وخلفياته النفسية والاجتماعية ومعارفه وهذه كلها سمات وقدرات تختلف باختلاف المجتمعات والبيئات كما أنها مرهونة بالمقومات المختلفة والمتعددة للمجتمع الواحد وقواعد السلوك الذي تحكمه الاتجاهات السائدة فيه والتطورات المختلفة التي يمر بها .

4 دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها :

يعني هذا الأسلوب اعتماد متخذ القرار على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل ومن خلال هذا الأسلوب يمكن أن تلمس دور نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وذلك بناءاً على مواصفات المعلومات التي يقدمها والتي يبنى على أساسها القرار النهائي .

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات التي تعتمد أساسا على معايير تابعة من شخصية المدير و قدراته ومعارفه أنها غير كافية لمواجهة التطورات الجديدة التي شهدتها الإدارة ، وبالتالي لابد من الاستعانة بأساليب ونظريات علمية حديثة من أجل التلاؤم مع الظروف الحالية .

ثانيا : الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات :

تتميز الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات عن نظيرتها التقليدية في أنها تقلل أثر التحيز الناجم عن الأحكام الشخصية أو العاطفية إلى حد كبير وفي هذا الخصوص يمكن تناول بعض الأساليب الحديثة على النحو التالي :

1 بحوث العمليات :

تعني بحوث العمليات تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج ، كما أن المعلومات المستخلصة من نظام المعلومات المحاسبي الذي يستخدم بحوث العمليات من خلال مداخل منهجية ومنطقية لحل مشاكل العديد من التخصصات الرياضية والإدارية والاقتصادية والمحاسبية .... الخ بهدف الوصول إلى الحلول المثلى.

2 أسلوب مصفوفة العائد :

تقوم فلسفة مصفوفة العائد على حساب القيمة المتوقعة لبديلين أو أكثر من البدائل لاتخاذ القرار هو تنفيذ مصفوفة العائد في حالة قدرة متخذ القرار على تخصيص احتمالات للمخرجات المختلفة لكل بديل ، وتشير القيمة المتوقعة إلى مجموع حاصل ضرب الاحتمالات في المخرجات الخاصة ببديل معين.

3 أسلوب شجرة القرار :

تمثل شجرة القرار امتدادا طبيعيا لمصفوفة العائد ، ففي ظل هذا الأسلوب يتم تمثيل البدائل المختلفة ودراسة مخرجات كل بديل عند مستويات مختلفة من الحالات أو الظروف التي يتعرض لها كل بديل.

4 أسلوب التحليل الحدي :

يهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل المعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل والتي من بينها معيار التكلفة الحدية ومعيار العائد الحدي .

التكلفة الحدية (الهامشية) هي " التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية ، أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية.

ومن هنا فإن متخذ القرار بتطبيق أسلوب التحليل الحدي يفرض على متخذ القرار أن يختار البديل الذي يحقق عائدا أو إيرادا حديا أعلى من غيره .

5 أسلوب تحليل التعادل:

يقوم على أساس المقارنة بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية ، حيث يمثل حجم التعادل من الوحدات المشروع معين ذلك الحجم الذي يتعادل عنده الإيرادات والتكاليف ، ويعتمد على هذا الأسلوب في الكثير من القرارات والتي من بينها:

- قرارات تحديد الطاقة الإنتاجية أو حجم الإنتاج المطلوب .
- قرارات التسعير .
- قرارات تحديد حجم القوى العاملة المطلوبة .
- قرارات توزيع الأرباح .

من خلال هذه الأساليب الحديثة والتي تعتمد على منطقيات علمية وواقعية فإن عملية اتخاذ القرار تتطلب عناية كافية عند استخدام أي أسلوب من الأساليب السالفة الذكر تتجسد هذه العناية عن طريق الاهتمام بالمعلومات التي تسمح باختيار أسلوب بدل غيره من الأساليب الأخرى .

المطلب الخامس : العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار هي عملية صعبة ومعقدة ، وعليه فمن الطبيعي جدا أن تؤثر فيها العديد من العوامل خاصة في مرحلة اختيار البديل المناسب كما تعترض عملية اتخاذ القرار عدة مشاكل خاصة عند الإقدام على اتخاذ قرار ما .

أولا : العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار :

هناك عدة عوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرار نوجزها فيما يلي :

1 عوامل البيئة الخارجية :

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة ، ويمكن إدراجها كالتالي :

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع .
- التطورات التكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية .
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل : الموردين المستهلكين
- العوامل التنظيمية الاجتماعية مثل : النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية .
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق .

إن هذه العوامل ترتب على الإدارة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس من مصلحتها دائما .

2 عوامل البيئة الداخلية :

ترتبط هذه العوامل بخصائص المؤسسة ، يمكن ذكر بعضها في مايلي :

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد .
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام .
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة .
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى .

3 عوامل شخصية ونفسية :

هذه العوامل مرتبطة بكل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار وكل من يساهم في صنع القرار وهي تنقسم إلى نوعين هما :

العوامل الشخصية: تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته إذ أن القرار يعتمد على الميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه وعليه تشكل عملية اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة وعليه في السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في عملية اتخاذ القرار فكل مدير له أسلوبه حتى ولو تساوت المهارات ، كما أن أنماط السلوك تؤثر على القرار والمتمثلة في المجازفة الحذر التسرع والتهور .

العوامل النفسية: تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار ومدى صحته في إزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها الفرد.

4 عوامل أخرى : وتتمثل في :

تأثير عنصر الزمن: يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيراً على متخذ القرار فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة كلما تطلب منه السرعة في اتخاذ القرار مما يقلل البدائل المتاحة أمامه.

تأثير أهمية القرار: كلما زادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية :

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير .
- كلفة القرار والعائد حيث تزداد أهميته كلما كان العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة القرار مرتفعا .
- الوقت اللازم لاتخاذه فكلما ازدادت أهمية القرار يحتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار .

تأثير رسالة المؤسسة: إن رسالة المؤسسة مشتقة من البيئة التي تعمل فيها ومن المجتمع الذي تنتمي إليه وهي مهمة أساسية ولها تأثير على القرارات المتخذة من طرف المديرين لأنها تعمل على :

- تحديد مجال العمل يكون مقيد برسالة المؤسسة.
- تحديد الشرعية القانونية الاجتماعية للمؤسسة .
- تحديد الفلسفة العامة للمؤسسة .

المطلب السادس: أنواع القرارات المالية

إن القرارات كثيرة ومتنوعة ولها خصوصية وأطر تحكم إصدارها تبعا لأهميتها وتكرارها وشمولها وطريقة إصدارها ودرجة وضوح محتوياتها وقد صنف علماء الإدارة القرارات إلى عدة أنواع وهي :

القرارات طبقا لإمكانية برمجتها : وتصنف إلى :

القرارات المبرمجة : هي تلك القرارات المتكررة والروتينية والتي يمكن تحديد الإجراءات اللازمة لاتخاذها مسبقا حسب الظروف المألوفة.

القرارات غير المبرمجة : وهي مشاكل غير معهودة وغير معتادة وغير متحكم فيها ، لذلك تتطلب تفكيرا عميقا ووقتا كافيا لجمع المعلومات والقيام بدراسات إذا استلزم الأمر لذلك من أجل دراسة البدائل واختيار أنسبها .

القرارات وفقا لأسلوب اتخاذها : يمكن تصنيفها إلى :

القرارات الكيفية : وهذا النوع يتم اتخاذه بالاعتماد على الأساليب التقليدية كالتقدير الشخصي لمتخذ القرار وخبراته وتجاربه دراسته .

القرارات الكمية : وهذه القرارات يتم اتخاذها بالاعتماد على قواعد وأسس علمية مدروسة.

القرارات وفقا لأهميتها : وتصنف إلى :

القرارات الإستراتيجية : هي تلك القرارات المرتبطة بالأهداف طويلة الأمد والسياسات الخاصة بها والمشكلات العامة مدتها أكثر من 5 سنوات وتستعمل للتنبؤ لما ستكون عليه المؤسسة في المستقبل مثل حجمها أو مركزها التنافسي أو حصتها السوقية .

القرارات التكتيكية : هي القرارات الداخلية للمؤسسة مدتها تكون أقل من 05 سنوات وأكثر من سنة وهي متكررة تتخذ على مستوى الإدارة الوسطى تهتم قرارات هذا المستوى بفعالية وكفاءة الاستخدام والرقابة على الوحدات الإدارية وأدائها في إطار سياسات وأهداف القرارات الإستراتيجية.

القرارات التنفيذية : هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي و هي قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه كما أنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة وبطريقة فورية .

القرارات وفقا لظروف اتخاذها : ويمكن تصنيفها إلى :

القرارات التأكيدية : هي تلك القرارات التي تتخذ بعد توافر المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار.

القرارات غير التأكيدية : هي تلك القرارات التي لا توفر لمتخذها كل المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار ، مما يجعل الاحتمالات المرتبطة بالأحداث المتوقعة عن المشكلة غير معروفة مسبقا فيتخذ قرارا غامضا.

القرارات وفقا للنمط القيادي : وتصنف إلى :

القرارات الفردية : يعتبر القرار في هذه الحالة كما لو كان قرارا يقوم فرد واحد باتخاذه .

القرارات الجماعية : هي تلك القرارات التي تتضمن أهداف ومصالح للمشتركين في اتخاذ القرار .

المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار المالي

المطلب الأول: دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر بالدرجة الأولى على أنظمة المعلومات والاتصال المالي بحيث يسمح للمؤسسات الجزائرية بإعادة النظر في تنظيم عملية إنتاجها للمعلومات المالية و المحاسبية و إيصالها للمستفيدين منها، وذلك بالتركيز أساسا على المعلومات الموجهة للمستثمرين بعد ما كانت وجهتها تستجيب لمتطلبات الدولة وهيئاتها المختلفة حيث من المفترض أن تحتوي التقارير و القوائم المالية على معلومات مفصلة و قابلة للمقارنة مما سيؤدي إلى زيادة الشفافية والمصداقية للمعلومات المنشورة و زيادة الوثوق بها وبالتالي التأثير على قرارات المستثمرين والمتعاملين معه، حيث أعطى النظام المحاسبي المالي.

أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد و عرض التقارير و القوائم المالية و هذا من خلال:

أولا القوائم المالية:

خصص المعيار الدولي رقم للمحاسبة لكيفية إعداد وعرض التقارير و القوائم المالية حيث عرض القوائم المالية يتكلم عنه المعيار المحاسبي الدولي السابع، أما قائمة التدفقات النقدية، فاختص بها معيار المحاسبة الدولي الثامن أما السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات و الأخطاء فكانت من نصيب معيار المحاسبة الدولي

العاشر، أما الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية هو معيار الإبلاغ الدولي الأول الخاص بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة.

1- عرض القوائم المالية (**LAS01**): يهدف المعيار الى وصف أسس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، ويعتبر من المعايير المحاسبية التي أولاها النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة نتيجة لدوره في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، ويرتكز على المحاور التالية:

- تحديد أسس القوائم المالية مع التأكيد على قابليتها للمقارنة
- التعرف على الإطار العام لعرض القوائم المالية، أشكالها، طرق إعدادها، مزاياها و الحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها.
- وضع أساس يتم من خلاله تصنيف مكونات القوائم المالية، وتحديد السياسات المحاسبية الواجب اتباعها في إعداد القوائم المالية.
- التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.

إن الأهداف الأساسية التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ أساسا من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم والذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات و انطلاقا من تحديد قطاعات المستفيدين واحتياجاتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية و هذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في الفقرة 12 ، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال والمخاطر للمؤسسة و بالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلبي و تحقق رضا مستخدمين آخرين وذلك لتحقيقها الأهداف التالية:

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة و كذلك أهمية هذا التدفق و فترات حدوثه الممكنة.
- عرض الوضعية المالية للمؤسسة و خصوصا الموارد الاقتصادية و كذلك الالتزامات و آثار العمليات و الأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات و تعكس أدائها.
- تبيين طرق المؤسسة في تحقيق و إنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات و اتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء.
- تقديم معلومات عن درجة و طرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين، و منه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات حول الأداء وتوفر من طرف قائمة حساب

النتائج، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة إضافة الى الملحق الذي يشمل الطرق والسياسات المحاسبية و التوضيحات.

IAS 07) 2) قائمة التدفقات النقدية: يهدف المعيار إلى ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للكيان خلال الفترة المحاسبية، من خلال قائمة التدفقات النقدية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة الكيان على توفير النقدية، وتستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية و أثر التغير في الأسعار.

من خلال عرض المعيار المحاسبي الدولي الأول والمعيار المحاسبي الدولي السابع و المقارنة بما ورد في في القرار المؤرخ في 16 جويلية 2008 حول عرض الكشوف المالية نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بما جاء في نص المعيارين، إلا أنه قدم نماذج قاعدية للكشوف المالية يجب اعتمادها و تكييفها من طرف كل كيان، كما قدم نموذجين لجدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة و أوصى باعتماد الطريقة المباشرة .

IAS 08) 3) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء: من أجل زيادة وتعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية، وزيادة قابليتها للمقارنة جاء معيار المحاسبة الدولي الثامن لتحقيق الأهداف التالية :

أ - تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتي تمثل الإجراءات والقواعد والمبادئ المتبعة في إعداد القوائم المالية.

ب- توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية.

ت- بيان المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء التي حدثت في الفترات السابقة وتم اكتشافها خلال الفترة الحالية.

من خلال عرضنا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن وعلى ضوء ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 لاسيما ما تعلق بتغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء أو النسيان، تلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بقواعد المعالجة التي نص عليها هذا المعيار.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (:**ISA 10**) يهدف المعيار إلى بيان متى ينبغي على الكيان تعديل قوائمه المالية لتعكس الأحداث الواقعة بعد غلق السنة المالية، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها حول تاريخ نشر القوائم المالية والأحداث بعد تاريخ الغلق، ويتطلب المعيار عدم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية إذا دلت أحداث بعد تاريخ العلق على أن تطبيق مبدأ الاستمرارية غير مناسب أو أن استمرارية نشاط الكيان لم تعد قائمة

من خلال ما يتطلبه المعيار وعلى ضوء ما جاء في المادة 13 والفقرة الثانية من المادة (17) من المرسوم التنفيذي رقم 108-156 نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بما ورد في هذا المعيار إلا أنه حدد آجال أقصاها ستة أشهر من تاريخ على السنة المحاسبية لنشر القوائم المالية.

تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة (**IFRS01**): يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول إلى ضمان أن القوائم المالية الأولية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية لأول مرة والقوائم المالية الانتقالية، يجب أن تحتوي على معلومات ذات جودة عالية وتحقق ما يلي :

- الشفافية لمستخدميها وتوفر معلومات مقارنة للفئات المعروضة.
- توفر نقطة بداية ملائمة.
- يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية لمستخدميها.

ويتطلب تطبيق هذا المعيار ما يلي :

- إعداد الميزانية الافتتاحية استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية في تاريخ الانتقال.
- قياس بنود القوائم المالية استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية.
- التعرف على الأصول والخصوم والنواتج والأعباء المعترف بها وفق المبادئ المحاسبية السابقة والتي يجب
- عدم الاعتراف بها وفق معايير المحاسبة الدولية والعكس.
- تحديد عناصر القوائم المالية التي يجب إعادة تصنيفها وفق معايير المحاسبة الدولية.
- تحديد السياسات والمفاهيم المحاسبية المستخدمة والتي تم التوقف عن استخدامها وكذلك السياسات والمفاهيم المحاسبية التي تم تبنيها وفق معايير المحاسبة الدولية.
- التعرف على الإعفاءات الاختيارية والاستثناءات الإلزامية من التطبيق بأثر رجعي.
- تلبية كافة متطلبات معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعرض والإفصاح بما فيها إعادة تصنيف بنود القوائم المالية للتلائم مع ما ورد في معايير المحاسبة الدولية.
- عرض المعلومات المقارنة عن الفترات السابقة (سنة على الأقل وفق معيار المحاسبة الدولي الأول) بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، أي عرض قوائم مالية معدة وفق السياسات المحاسبية السابقة و تعديلها لتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للسنة التي تسبق أول تطبيق للمعايير.

على ضوء ما سبق ومطابقته بما ورد في التعليمة الوزارية رقم 12 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 والتي حددت كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي تلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة.

ثانيا: المعلومات المالية الإضافية:

تشمل معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمعلومات المالية الإضافية، معيار المحاسبة الدولي الرابع عشر المتعلق بالتقارير حول القطاعات و معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، ومعيار المحاسبة الدولي الثالث والثلاثون الخاص بربحية السهم و المعيار المحاسبي الدولي الرابع والثلاثون الخاص بالتقارير المالية المرحلية.

1 التقارير حول القطاعات (**IAS 14**) :تنشط العديد من الكيانات في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات ربحية وفرص نمو وإمكانيات مستقبلية ومخاطر مختلفة أو تمارس نشاطات مختلفة، لذا فالمعلومات الخاصة بمختلف أنواع منتجاتها وعملياتها في مختلف المناطق الجغرافية للنشاط ضرورية لتقديم التقارير حسب القطاعات المساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم أفضل الأداء المؤسسة وتقييم أحسن المخاطر وعوائد نشاطها، ويهدف المعيار إلى وضع مبادئ التقديم التقارير حسب القطاعات المساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم أفضل الأداء المؤسسة ونجاعتها، ويطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعرض رأس مالها أو يسدد عرضه للتداول في أسواق مالية منظمة، كما يطبق على المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة والمؤسسات الحليفة والمشاريع المشتركة، والتي تقدم قوائم مالية موحدة ويشجع المؤسسات غير ملزمة به على الإفصاح عن القوائم المالية حسب القطاعات اختياريا، فإذا اختارت ذلك يجب عليها أن تلتزم بمتطلبات هذا المعيار. ونص المعيار على عرض تقارير مالية حسب القطاعات على أساس النشاط إذا كانت مخاطر وعوائد النشاط تتأثر بشكل رئيسي باختلاف المنتجات والخدمات، أو حسب القطاع الجغرافي إذا كانت تتأثر باختلاف المناطق الجغرافية على مستوى القوائم المالية أو في الملحق، حيث ابتداء من 12 جانفي 2009 تم تطبيق معيار آخر معدل للمعيار الحالي و هو معيار القطاعات التشغيلية .

أشار النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، حول مكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، إلى تقسيم رقم الأعمال حسب فئات الأنشطة وحسب الأسواق الجغرافية وإلى ضرورة تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا أنه لم يحدد شروط و كيفيات القيام بذلك.

2 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة **IAS 24**: يهدف المعيار إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية تأثر المركز المالي للمؤسسة و نجاعتها بوجود الأطراف ذات العلاقة، ويتطلب هذا المعيار الإفصاح على ما يلي :

أ - العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة، حيث في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة يجب على الكيان الإفصاح عن طبيعة العلاقة والأطراف ذات العلاقة إلى جانب معلومات حول المعاملات لفهم تأثيراتها المحتملة.

ب- يجب على الكيان تقديم معلومات حول أجور المسيرين الرئيسيين.

ت- تقديم معلومات بشكل مفصل عن كل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة.

و التزم النظام المحاسبي المالي بالمعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون من خلال ما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، والذي نص على ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها طبيعة العلاقة، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات

3 ربحية السهم (:(**IAS 33** يهدف المعيار إلى توضيح أساس احتساب ربحية السهم وأسلوب عرضه في القوائم المالية، لتحسين عملية مقارنة أداء المؤسسة خلال فترات زمنية متعاقبة، وبين أداء المؤسسة والمؤسسات المماثلة في النشاط لنفس الفترة، ويطبق المعيار على المؤسسات التي تعرض أسهمها للاكتتاب والتداول والمؤسسات التي بصدد فعل ذلك. ويتطلب المعيار العرض والإفصاح عن ما يلي:

أ- عرض ربحية السهم الأساسي والمخفض حتى ولو كانت سالبة) في حساب النتائج لكل فئة من الأسهم العادية.

ب - عرض ربحية السهم الأساسي والمخفض للعمليات المتوقفة إما في حساب النتائج أو في ملحق الكشوف المالية.

الإفصاح عن الأرباح والخسائر المستخدمة في حساب العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد، وكذلك التعديلات التي تتم على هذا المبلغ لحساب ربحية السهم المخفضة.

ت- الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة لاحتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة.

لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى طريقة حساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة إلا أنه نص على أن يشمل جدول حساب النتائج بالنسبة لشركات المساهمة على القيمة الصافية لكل سهم من الأسهم.

4 التقارير المالية المرحلية (:**(IAS 34** يهدف المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم الكاملة أو المختصرة المرحلية، مما يحسن من قدرة مستعمليها على إدراك مقدرة الكيان على تحقيق الأرباح أو الحكم على نجاعته وتدفقاتها النقدية ومركزه المالي وسيولته وعلى عكس معايير المحاسبة الدولية ، لم يشير النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى التقارير المرحلية وكيفية إعدادها والمعلومات التي يجب أن تشملها هذه التقارير المالية.

ثالثا : القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي:

ازداد الجدل في الآونة الأخيرة بين نموذج التكلفة التاريخية و نموذج القيمة العادلة، كأساس للقياس في المحاسبة وذلك من خلال المقارنة بين أولويات الخصائص الواجب توافرها في المعلومات وخاصة الموثوقية و الملائمة وقد تراجع أساس التكلفة التاريخية بشكل واضح لحساب القيمة العادلة والمعرفة كل ما يتعلق بالقيمة العادلة سنتطرق إلى:

-1 تعريف القيمة العادلة: عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن أن يشترى أو يباع به ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية، أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع أو تصفية.

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحث.

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرف القيمة العادلة على أنها : القيمة الحقيقية والتي تتمثل في المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل أصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية بحيث تعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة في قياس بعض عناصر الأصول و الخصوم خصوصا تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية مثل الاستثمار في السندات المالية و الأسهم.

2 دور القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: إن اعتماد التكلفة التاريخية أساسا للقياس للأدوات المالية يشوه ما تعكسه المعلومات المالية، وذلك لأن إظهار الأدوات المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلى من التكلفة التاريخية، يعني أن هنالك أرباحا متحققة ولكن غير معترف فيها، ولا تظهر في المعلومات المالية، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، هذا بجانب أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها، مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح أو الخسارة.

إن هذا المفهوم التقليدي يمثل خروجا عن القياس المحاسبي السليم، ويشوه المعلومات المالية، ويؤثر على مدى المنفعة منه وملاءمتها للقارئ، وكذلك على سلامة الشفافية فيها حيث أفضت الدراسات والأبحاث التي قام بها ممثلون عن قطاعات مختلفة على المستوى الدولي إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن القيمة العادلة تعتبر أفضل وسيلة لقياس الأدوات المالية، وأن التغييرات في القيمة العادلة تمثل ربحا أو خسارة وللقيمة العادلة أثر على الاقتصاد الوطني، حيث تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية. تتميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة في حين أن المشكلة الرئيسية في عدم كفاءة

وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة.

المحاسب يتفاعل مع نظام المعلومات المحاسبي ومنتجاتي معلوماته في كل وحده أو هناك ستة حالات للمحاسب مع نظام المعلومات المحاسبية.

1 المحاسبين الماليين:

إن المحاسبة المالية هي أحد حقول المحاسبة المعنية بتوليد المعلومات المالية التاريخية، وبالنسبة للوحدات الاقتصادية هذه المعلومات تكون بشكل قائمة مركز مالي قائمة دخل وقائمة تدفق نقدي، وبقية القوائم المالية، كما معروف إن قسم من الأطراف الخارجية والوحدات الاقتصادية يحتاجون لبعض أو كل هذه القوائم المالية للاستخدام الشرعي والقانوني لها. وإن المستخدمين الخارجين وبالأخص المستثمرين يستخدمون تلك القوائم المحضرة من قبل نظام المعلومات المحاسبي وفقا المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وهذه المسؤولية تقع على المحاسبين الماليين.

2 المدراء الحسابات:

عموما مدير الحسابات في الوحدات الاقتصادية معروف كمراقب ويرتبط بيه رئيس المحاسبين الماليين، ورئيس المحاسبين الكلفة ومدير الموازنة وهؤلاء يقودون نشاطات المحاسبين، ومن هنا يستخدمون نظام المعلومات المحاسبي لكسب المعلومات الرقابة على الأنشطة المحاسبية لتقييم المنجز من قبل الملاك المحاسبي وتخطيط المباشر للوظيفة المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

3 خبير الضرائب:

المحاسبة الضريبية لها اغراض من أجل تطوير المعلومات المتعلقة بالالتزامات الضريبية لكل الوحدة وتساعد على اتخاذ القرارات ذات الصلة بالضرائب لذا أنها تعرف مخرجات السلطة الخضرية الخارجية وكذلك من أجل تحديد الدخل قبل وبعد الضريبة، واختصاصيون الضرائب في الوحدة الاقتصادية يستخدمون النظام المعلومات المحاسبي من أجل تحديد الضرائب واكتساب معلومات التخطيط الضريبي.

4 المحاسب الإداري:

يدعى أيضا محاسب التكاليف مهمته توفير معلومات مالية للمستخدمين الداخليين وهي تساعد في مراقبة مختلف العمليات والأنشطة للوحدة، وهي تستخدم مفاهيم المحاسبة الإدارية كمحاسبة المسؤولية، التكاليف المعيارية، وتحليل الانحرافات، وتحليل الكلفة، و المحاسبون الإداريون يستخدموا نظام المعلومات المحاسبي لتطوير المعلومات المدراء الوحدة الاقتصادية التي يعملون فيها.

5 مطوري النظام:

المحاسب يخدم بصورة مضطردة عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبي لما يملكه من خبرة عميقة بمهنته والتي تصب في صالح تطوير نظام المعلومات المحاسبي.

6 المدقق:

التدقيق غرضه تقييم إنتاج المعلومات من قبل النظام المحاسبي أو تقييم بعض المظاهر العملية لنظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الثاني: علاقة جودة المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار المالي

العوامل المؤثرة في قرار توزيع الأرباح:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في قرار توزيع الأرباح ، يتمثل أهمها فيما يلي:

1 - القيود المفروضة على توزيع الأرباح :

تؤثر القيود التي تفرضها النظم الأساسية لبعض المنظمات على قرار توزيع الأرباح، ومن أهم هذه القيود الزام المنظمات بتكوين احتياطات من الأرباح لتدعيم رأس المال أو المقابلة احتياجات السيولة.

2 - توافر الفرص الاستثمارية :

تؤثر درجة توافر الفرص الاستثمارية أمام المؤسسة على مقدار العائد الذي تقوم بتوزيعه ، حيث إذا زاد عدد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة ، فإن ذلك يشجعها نحو تخفيض مقدار العائد الموزع لتدبير الأموال اللازمة لاستغلال هذه الفرص الاستثمارية سعيا وراء تحقيق الفائدة للمساهمين في المدى الطويل.

3 - المرحلة التي تمر بها المؤسسة في حياتها :

عادة ما تقوم المؤسسات التي تمر بمرحلة النمو وخاصة إذا كان هذا النمو سريعا باحتجاز معظم أرباحها، بينما غالبا ما تقوم المؤسسات التي وصلت إلى مرحلة النضج بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها.

4 - توافر الموارد النقدية بالمؤسسة :

نظرا لأن العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين يكون في معظم الأحيان عائدا نقديا ، لذا فإنه إذا توافرت النقدية اللازمة بالمؤسسة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة توزيعات الأرباح بينما ينخفض مقدار العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين في حالة عدم كفاية الموارد النقدية، في هذه الحالة يتم توجيه الجزء الأكبر من أرباح المؤسسة إلى الأرباح المحتجزة.

- 5 توفر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة :

يمكن للمؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم والتي يكون لها سجل أداء مالي اللجوء إلى أسواق رأس المال لتدبير احتياجاتها المالية ، مما يمكنها من اتخاذ قرارات متحررة لتوزيعات الأرباح وعلى عكس المؤسسات الجديدة أو الصغيرة الحجم فإنها تلجأ إلى التمويل الداخلي نظرا لمحدودية قدرتها على التعامل مع أسواق رأس المال لتدبير الأموال المطلوبة لها، وهذا بدوره ينعكس على توزيعات الأرباح ويجعلها مقيدة بحدود معينة.

6 - معدلات الضرائب على دخول المساهمين :

يعتبر العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين أحد عناصر الدخل عند تحديد الوعاء الضريبي لهؤلاء المساهمين حيث ينخفض صافي هذا العائد بدرجة أكبر كلما كان معدل الضرائب على دخول المساهمين مرتفعا بينما ينخفض صافي هذا العائد بدرجة أقل إذا كان معدل الضرائب على دخولهم منخفضا.

7 - تفضيلات المساهمين :

يجب على القائمين على إدارة المؤسسات أن تأخذ في اعتبارها رغبات واحتياجات المساهمين باعتبارهم ملاك لتلك المؤسسات وذلك عند رسم سياسة توزيع الأرباح.

8 - تكلفة التمويل للملكية الخارجية :

تعتبر تكلفة الأرباح المحتجزة أو ما يطلق عليه الملكية الخارجية أقل من تكلفة الأسهم العادية، ويرجع ذلك إلى أنها لا تتحمل تكاليف الإصدار ويلاحظ أنه يمكن لبعض المؤسسات الكبيرة الحجم أن تصدر أسهم عادية جديدة بتكلفة أقل وذلك بالقياس إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- 9 معدلات التضخم المتوقعة:

تؤثر معدلات التضخم على سياسة توزيع العائد بالمؤسسة، فإذا كان من المتوقع زيادة معدل التضخم خلال الفترة المقبلة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود.

10- استقرار توزيعات الأرباح السابقة في سجلات المؤسسة:

ترغب المؤسسات التي يتحقق لديها استقرار في توزيعات الأرباح في سجلاتها الماضية في المحافظة على وجود معدل مرتفع لتوزيعات هذه الأرباح فيها ، بينما يحدث العكس في المؤسسات الأخرى التي يتسم سجل توزيعاتها بالتقلب وعدم الثبات.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، تناولنا الأسس النظرية المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية. بدأنا بتعريف النظام وتوضيح أهدافه ووظائفه، كما استعرضنا الخصائص الأساسية التي يجب أن يتمتع بها النظام ليكون فعالاً. تناولنا أيضًا أهمية النظام في دعم العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات، وشرحنا

كيف يمكن أن يسهم في تحسين جودة القرارات المالية من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة. بالإضافة إلى ذلك، تم مناقشة المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك المراحل والأساليب والعوامل المؤثرة عليها.

خاتمة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، تم استعراض الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي، موضحين أهميته الكبيرة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. بدأنا بتعريف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه ووظائفه الأساسية، ثم تناولنا الخصائص التي يجب أن يتمتع بها النظام ليكون فعالاً في دعم العمليات المالية والإدارية. كما تطرقنا إلى أهمية النظام في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تسهم في تحسين جودة القرارات المالية.

ناقشنا أيضًا المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك مراحل هذه العملية وأساليبها والعوامل المؤثرة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم توضيح دور نظام المعلومات المحاسبي في تسهيل عملية التخطيط والرقابة من خلال توفير تقارير مالية وإدارية دقيقة، مما يساعد في تقييم الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

إن فهم هذه الأسس النظرية يعد خطوة أساسية نحو تطبيق فعال لأنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات، والذي سيكون محور الفصل التالي من الدراسة حيث سيتم التركيز على الإطار التطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر.

بهذا، نكون قد وضعنا الأسس النظرية التي سنبني عليها التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة، مما يعزز من قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

تمهيد:

في هذا الفصل، سنتناول الإطار التطبيقي للدراسة من خلال دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، وهي إحدى أبرز المؤسسات في قطاع الاتصالات في الجزائر. يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لكيفية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة ومدى فعاليته في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية.

مؤسسة اتصالات الجزائر، التي تأسست في عام 2003 بعد إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، تعود جذورها إلى عام 1962 عندما أنشئت مديرية البريد والمواصلات بعد استقلال الجزائر، حيث كانت المؤسسة تحتكر سوق الاتصالات الثابتة والمتنقلة في البلاد خلال بداياتها.

كما يستعرض الفصل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، موضحًا البنية التنظيمية وخطوط السلطة والمساءلة داخلها. تشمل هذه الدراسة تحليل الهيكل الإداري والفني للمؤسسة وكيفية تنظيمها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية. سيتم التركيز على الأقسام المختلفة داخل المؤسسة ودورها في دعم عملياتها اليومية.

إضافة إلى ذلك، سيتم التطرق إلى أنشطة ومنتجات المؤسسة، حيث تقدم اتصالات الجزائر مجموعة واسعة من الخدمات تشمل الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وخدمات الإنترنت، وحلول الأعمال. يهدف هذا الجزء من الفصل إلى تقديم صورة شاملة عن المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة وكيفية تطويرها لمواكبة احتياجات السوق والتكنولوجيا الحديثة.

أيضًا، سيتم تحليل الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر، من خلال استعراض البيانات المالية الرئيسية مثل الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر، والتدفقات النقدية. يهدف هذا التحليل إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية.

في الجزء التالي من الفصل، سيتم تقديم تحليل شامل لفعالية نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المؤسسة. سيتم التركيز على كيفية دعم هذا النظام لعملية اتخاذ القرارات المالية، من خلال تقديم معلومات دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة (دراسة حالة)

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة اتصالات الجزائر

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة

تأسست مؤسسة اتصالات الجزائر (Algérie Télécom) في عام 2003 بعد إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر. كانت هذه المؤسسة نواة لمشغل الاتصالات الرئيسي في البلاد، الذي يعود تاريخه إلى عام 1962 عندما أنشئت مديرية البريد والمواصلات بعد استقلال الجزائر.

في بداياتها، كانت مؤسسة اتصالات الجزائر تحتكر سوق الاتصالات الثابتة والمتنقلة في البلاد. ومع ذلك، فقد شهدت السنوات اللاحقة تحولات كبيرة في هذا القطاع، حيث تم فتح السوق للمنافسة وإصدار تراخيص لمشغلين خاصين آخرين في مجال الاتصالات المتنقلة.

منذ إنشائها، مرت مؤسسة اتصالات الجزائر بعدة مراحل تطور وتحديث، حيث قامت بتحديث شبكتها وتقنياتها لتواكب التطورات التكنولوجية في قطاع الاتصالات. كما قامت بتوسيع نطاق خدماتها لتشمل خدمات الإنترنت والبيانات والاتصالات المتنقلة، إلى جانب خدمات الهاتف الثابت التقليدية.

من أبرز الإنجازات التي حققتها مؤسسة اتصالات الجزائر، نجاحها في توسيع شبكة الألياف البصرية في جميع أنحاء البلاد، وتطوير شبكة الجيل الثالث (G3) والجيل الرابع (G4) للاتصالات المتنقلة، وإطلاق خدمات الإنترنت فائق السرعة (ADSL) و الإنترنت المتنقل.

تتمثل رؤية مؤسسة اتصالات الجزائر في أن تصبح مزود خدمات الاتصالات الرائد في الجزائر والمنطقة، وتقديم خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية لعملائها. كما تهدف المؤسسة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال توفير بنية تحتية حديثة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

على الرغم من المنافسة المتزايدة في السوق، إلا أن مؤسسة اتصالات الجزائر لا تزال تحتفظ بحصة سوقية كبيرة وتلعب دورًا محوريًا في قطاع الاتصالات الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

المديرية العملية هي ثالث مستوى بعد المديرية الإقليمية ، تتمتع بسلطات واسعة ومهام تسير وإشراف على الوكالات التجارية التابعة لها ، وتس في الدولة إلى زيادة مهامها بحيث تصبح كل وحدة لها إشراف مباشر مهامها دون الرجوع للمديرية الإقليمية ، جاءت هذه الخطوات استمرار المجموع الاتصالات التي قامت بها المؤسسة ابتداء من 2009 إلى

أن صدر قرار في مارس 2010 بتقليص مهام المديرية الإقليمية وتعتبر هذه الخطوات دعم اللامركزية والتي يرجى أن تؤتي نتائج جيدة في المستقبل القريب لأن هذا التغيير سيؤدي حتما على الإنتاجية وبالتالي تحسين الأداء الكلي للمؤسسة ، ويبين الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

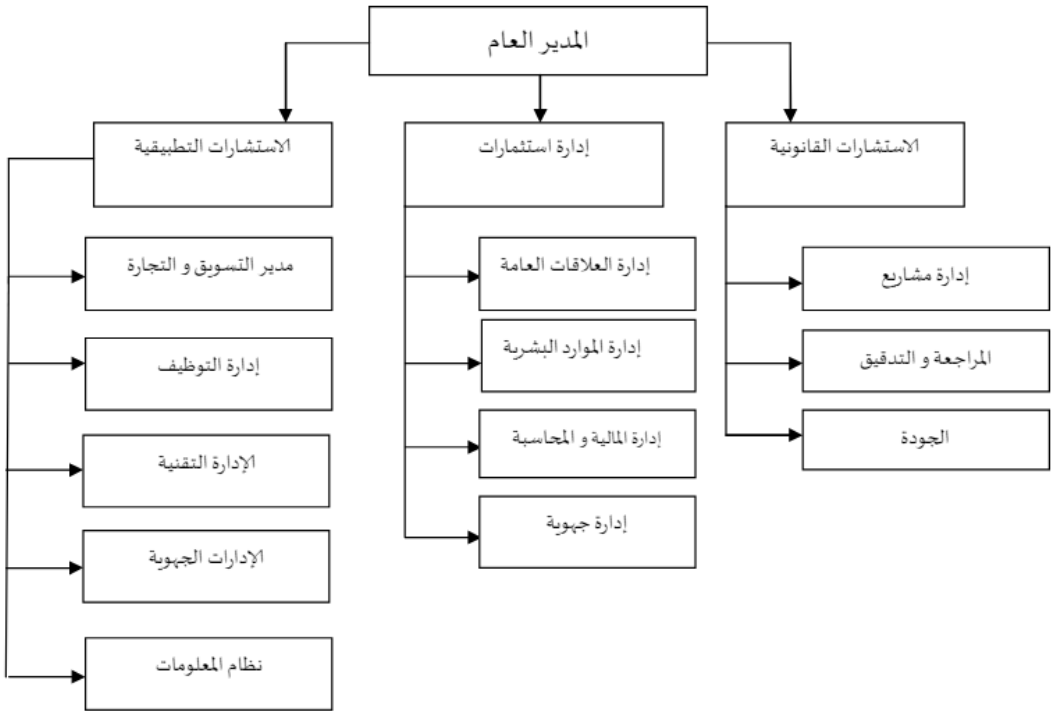

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لاتصالات الجزائر

تعتبر المديرية العامة لاتصالات الجزائر أعلى سلطة المؤسسة و رأس هيكل التنظيمي تمارس سلطة الإشراف العام و وضع الاستراتيجيات والبرامج الكلية للمؤسسة يرأسها المدير العام ويحوله بتنصيب أو عزل الأمراء الإقليميين ومدراء

الوحدات العملية بالتنسيق مع مجلس الإدارة.

1 - المدير العام للمؤسسة :

رئيس مجلس الإدارة وبعد المسؤول عن الأعمال القائمة حيث يتولى مع مساعديه مهمة تحقيق الأهداف المرسومة من قبل المصالح المختصة و من مهامه :

- الحفاظ على الحصص في السوق .
- تطوير ثقافة الشركة في سوق المنافسة.
- مراقبة تسيير النشاطات المختلفة في المؤسسة من خلال التقارير التي تصل إليها من المصالح المختلفة .
- السير على تطبيق البرامج الموافق عليها والتنسيق بين المصالح.
- النظر في الاقتراحات المقدمة من طرف المصالح .

2- الاستشارات الإدارية في المؤسسة:

تمثل مختلف النشاطات الإدارية و تتكون من:

- الاستشارات التطبيقية :

إدارة التسويق والتجارة : هي المسؤولة عن كل المعاملات التجارية وتسويق الخدمات .

- إدارة التوظيف : تتكفل بنظام الإعلام الآلي

-إدارة التقنية : هي المسؤولة عن النظام التقني في المؤسسة

- إدارة الحيوية : تعتبر كإدارة مسؤولة من الولايات وتوجد ثلاث عشر إدارة جهوية للاستشارات التطبيقية .

- الاستشارات القانونية : هي التي تتكفل بالأمور القانونية للشركة و تتكون من :

إدارة المشاريع : هي المسؤولة عن تسيير ومراقبة مشاريع الشركة.

المراجعة والتدقيق : تتكفل بمراجعة مختلف أنظمة التسيير .

الجودة : هي المسؤولة عن جودة الخدمات للشركة

إدارة الاستثمارات: تتكفل بكامل الاستثمارات التي تخص الشركة و تتكون من :

إدارة العلاقات العامة : وهي التي تتكفل بالعلاقات العامة للشركة داخليا وخارجيا

إدارة الموارد البشرية : هي المسؤولة عن العمال و تركيب نظام الشركة

إدارة المالية والمحاسبة : تتكفل بالمشاريع المالية و المحاسبة للشركة

إدارة الجهوية : تختص بالتسيير في بعض الولايات وتوجد إدارة جهوية واحدة خاصة بالاستثمارات.

المطلب الثالث: أنشطة ومنتجات مؤسسة اتصالات الجزائر

تعمل مؤسسة اتصالات الجزائر بشكل رئيسي في مجال الاتصالات الثابتة والمتنقلة، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات لعملائها من الأفراد والشركات على حد سواء. فيما يلي أهم أنشطتها ومنتجاتها:

أنشطة الاتصالات الثابتة:

- خدمات الهاتف الثابت التقليدي للأفراد والشركات.
- خدمات الإنترنت عالي السرعة (ADSL) عبر خطوط الهاتف الأرضية.
- خدمات الإنترنت الفائق السرعة عبر شبكة الألياف البصرية (FTTH).
- خدمات الاتصالات الصوتية والبيانات للشركات والمؤسسات.
- خدمات الربط البيني والإيواء للشركات المنافسة.

أنشطة الاتصالات المتنقلة:

- خدمات الهاتف المحمول للأفراد (الصوت والبيانات) عبر شبكات G/3G/4G2.
- خدمات الإنترنت المتنقل عالي السرعة.
- خدمات الاتصالات المتنقلة للشركات والمؤسسات.
- خدمات البيانات والتطبيقات المتنقلة المختلفة.

أنشطة أخرى:

- خدمات الاستضافة و الاتصالات السحابية للشركات.
- خدمات البث التلفزيوني والإذاعي الرقمي.
- بيع وصيانة معدات الاتصالات والإلكترونيات.

منتجات وخدمات مؤسسة اتصالات الجزائر:

1. خدمات الهاتف الثابت: تقدم المؤسسة خطوط الهاتف الأرضية التقليدية للأفراد والشركات، مع باقات مختلفة لكل فئة.

2. خدمات الإنترنت المنزلي: تشمل خدمات ADSL و FTTH للإنترنت عالي وفائق السرعة، بسرعات تصل إلى 100 ميجابت/ثانية.

3. باقات الهاتف المحمول: تقدم المؤسسة باقات مسبقة الدفع و فواتير شهرية للأفراد، مع خدمات الصوت والبيانات عبر شبكات G/3G/4G2.

4. الإنترنت المتنقل: باقات إنترنت محمول بسرعات متفاوتة ومخصصات بيانات مختلفة لتلبية احتياجات العملاء.

5.خدمات للشركات: حلول اتصالات متكاملة للشركات تشمل الهاتف والانترنت والبيانات والاتصالات السحابية.

6. التلفزيون الرقمي: خدمات البث التلفزيوني الرقمي عبر الأقمار الصناعية والأرضية.

7. VoIP وخدمات **IP:** خدمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت وحلول الاتصالات المعتمدة على IP للشركات.

8. أجهزة واكسسوارات: بيع أجهزة الهاتف المحمول والكمبيوتر اللوحي والمودم وأجهزة الاتصالات الأخرى ولوازمها.

تسعى مؤسسة اتصالات الجزائر باستمرار إلى تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات عملائها المتنوعة، وتقديم حلول اتصالات متكاملة لجميع الفئات.

المطلب الرابع: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر

الميزانية العمومية:

من خلال تحليل الميزانية العمومية للسنوات الأخيرة، يتضح أن مؤسسة اتصالات الجزائر لديها قاعدة أصول قوية تتكون بشكل رئيسي من الأصول الثابتة (شبكات الاتصالات، المباني، المعدات) والأصول المتداولة (النقدية، الذمم المدينة). تظهر الميزانية العمومية أيضًا أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (الديون طويلة وقصيرة الأجل) إلى جانب حقوق الملكية.

حساب النتائج:

تحقق مؤسسة اتصالات الجزائر إيرادات مرتفعة من أنشطتها الرئيسية في مجال الاتصالات الثابتة والمتنقلة. ومع ذلك، فإن تكاليف التشغيل والاستهلاك والإطفاء العالية تؤثر على هامش ربحها التشغيلي. كما أن المصاريف المالية المرتبطة بالديون تستنزف جزءًا من الأرباح قبل الضرائب. لكن بشكل عام، تحقق المؤسسة أرباحًا صافية جيدة.

قائمة التدفقات النقدية:

تظهر قائمة التدفقات النقدية أن مؤسسة اتصالات الجزائر لديها تدفقات نقدية تشغيلية قوية، مما يعكس قدرتها على توليد النقد من أنشطتها الرئيسية. ومع ذلك، فإن التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة بسبب الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والتجديدات. كما أن التدفقات النقدية التمويلية تتأثر بمدفوعات الديون والفوائد.

مؤشرات الأداء المالي:

- الربحية: تتمتع المؤسسة بمعدلات ربحية جيدة، حيث تتراوح هوامش الربح الإجمالي والتشغيلي والصافي ضمن المعدلات القطاعية المقبولة.

- السيولة: لدى المؤسسة مستويات سيولة معقولة، حيث تتجاوز نسب السيولة الحالية والسريعة المستويات المطلوبة في معظم السنوات.

- الرفع المالي: تعتمد المؤسسة بشكل كبير على التمويل الخارجي، حيث تظهر نسب الرفع المالي مستويات مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمعدلات القطاعية.

مقارنة مع المنافسين:

عند مقارنة أداء مؤسسة اتصالات الجزائر مع منافسيها الرئيسيين في قطاع الاتصالات، يتضح أنها تتفوق عليهم من حيث حجم الإيرادات والأرباح الصافية، ولكنها تتخلف عنهم في بعض مؤشرات الربحية والسيولة والرفع المالي. ومع ذلك، تظل المؤسسة لاعبًا رئيسيًا في السوق الجزائرية.

بشكل عام، تتمتع مؤسسة اتصالات الجزائر بوضعية مالية قوية، ولكن هناك بعض التحديات مثل الرفع المالي المرتفع والتكاليف التشغيلية العالية التي قد تؤثر على أدائها المالي في المستقبل. سيتم دعم هذا التحليل بالبيانات والإحصائيات والرسوم البيانية ذات الصلة.

لمحة عن مصلحة الدراسة:

دائرة المحاسبة و الميزانية

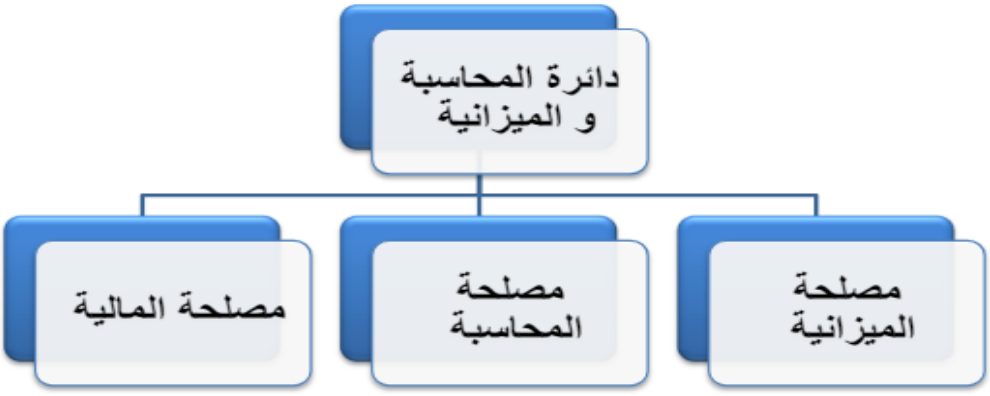

الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و الميزانية

مهام دائرة المحاسبة و الميزانية:

تعتبر هذه المصلحة مركز مالي ومحاسبة أي مركز تقييد وترتيب المبالغ المالية وتقوم ب :

- المحاسبة العامة لكل العمليات ، ذلك بالتسجيل اليومي لها طبقا لنظام الوحدة و القوانين المعمول بها.
- وضع مخطط تمويل الميزانية السنوية وذلك بالتنسيق مع مصالح الوحدة و المديرية العامة .
- تهتم بتقييم التثبيت الخاصة بالرصيد الذي تملكه الوحدة سواء عقاري أو غيره (عملية الجرد).
- تحديد التكاليف بصفة عامة ، منها التكاليف الفعلية للمنتجات بالموازاة مع المراحل والعمليات الخاصة بها.
- تهتم بدفع أموال للممونين وتضبط المحاسبة الناتجة عن الدخل و الصرف للنفقات وكذا تسليم الصكوك للزبائن.
- تسوية المعاملات التي تنشأ بين المؤسسة وغير كالعملاء و الموردين.

تقديم مصلحة الدراسة (مصلحة المحاسبة):

تنتمي مصلحة المحاسبة إلى دائرة المحاسبة والميزانية في المصالح الأربعة التي تمثل الدائرة مرتبطة ببعضها البعض مصلحة المحاسبة تقوم بمعالجة الملفات محاسبيا تحصل على هذه الملفات من الميزانية كما أن بعد المعالجة تقوم المصلحة المحاسبية بإرسال الملف إلى مصلحة المالية لإتمام المعالجة .

مصلحة المحاسبة :

وهي مصلحة تقوم بجميع العمليات المحاسبية لجميع الملفات الواردة لها حيث تمثل هذه الملفات عملية الشراء التي قامت بها المؤسسة والخدمات والتصريحات الضريبية ..... الخ.

عدد عمال المصلحة إثنان : رئيس المصلحة - مساعد رئيس المصلحة .

تسجيل العمليات المحاسبية:

1. دفتر الصندوق.

حالة : دفع للصندوق التسيير

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
5813		التحويلات الداخلية	xxx	
	541054	وكالات التسبيقات		xxx

حالة : دفع شيك لصندوق .

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
5412135		وكالات التسبيقات	xxx	
	58130	التحويلات الداخلية		xxx

حالة : المعالجة على الحساب الصندوق.

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
62730		الخدمات المصرفية و ما شابهها	xxx	
	542135	الاعتمادات		xxx

حالة : استلام شيك من الزبون

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
5112101		قيم التحصيل	xxx	
	41111	الزبائن		xxx

حالة : تسليم شيك للبنك

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
511211		قيم التحصيل (خصم)	xxx	
	5112101	قيم التحصيل (قبض)		xxx

حالة : تحصيل البنك لدى البنك

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
512		البنوك والحسابات الجارية	xxx	
	51121105	قيم التحصيل		xxx

3. دفتر الشراء:

حالة: الشراء على الحساب

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
380		البضائع المخزنة	xxx	
4456200		الدولة- الرسوم على رقم الأعمال		xxx
	4011000	موردو المخزونات و الخدمات		xxx

حالة : دخول بضاعة للمخزون

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
311400		المواد الأولية و اللوازم	xxx	
	380	بضائع مخزنة		xxx

حالة : الشراء بشيك بنكي (اوراق تجارية)

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
40110		موردو المخزونات و الخدمات	xxx	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		xxx

4. دفتر البيع:

حالة : معالجة البيع على الحساب

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
411111		الزبائن	xxx	
	7060841	تقديم الخدمات الأخرى		xxx
	44510000	الدولة-رسوم على رقم الأعمال		xxx
	44554000	الدولة-رسوم على رقم الأعمال		xxx

حالة :المعالجة المحاسبية ببيع النقدي

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
53113000		الصندوق	xxx	
	411111	الزبائن		xxx

حالة : معالجة البيع بأوراق نقدي (شيك بنكي)

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
51121012		البنوك و الحسابات الجارية	xxx	
	411111	الزبائن		xxx

5. دفتر المؤسسة :

حالة: دفع تسديد إتعاب المؤسسة (الأعباء) مثلا .. اتعاب المحام .

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
6222000		أجور الوسطاء و الأتعاب	xxx	
	445620	الدولة-رسوم على رقم الأعمال		xxx
	40120	موردو المخزونات و الخدمات		xxx

حالة: تسديد المؤسسة عن طريق شيك بنكي

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
401200		موردو المخزونات و الخدمات	xxx	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		xxx

6. يومية الاستثمار :

حالة: شراء منتوج للمؤسسة على الحساب

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
40411		موردو التثبيتات	xxx	
	7321001	الإنتاج المنبث		xxx

حالة: شراء منتوج للمؤسسة عن طريق شيك بنكي

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
40411		موردو التثبيتات	xxx	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		xxx

حالة: شراء استثمارات مدة الاستثمارات 10 سنوات .

تمت العملية في شهر مارس 2018 على الحساب

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
21831		التثبيتات العينية الأخرى	xxx	
44561		الدولة-رسوم على رقم الأعمال	xxx	
	404101	موردو التثبيتات		xxx

حالة الاستثمار عن طريق شيك بنكي

الحساب		البيان	المبالغ	
المدين	الدائن		المدين	الدائن
40411		موردو التثبيتات	xxx	
	512	البنوك و الحسابات الجارية		xxx

المبحث الثاني: دراسة فعالية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بمؤسسة اتصالات الجزائر

المطلب الأول: تقديم مصلحة المستخدمين

يتضمن هذا القسم نظرة شاملة ومفصلة على مصلحة المستخدمين في مؤسسة اتصالات الجزائر، المسؤولة عن استخدام نظام المعلومات المحاسبية (AIS). سنغوص في تفاصيل هيكل المصلحة، دورها الحيوي في المنظمة، و الأفراد الرئيسيين المشاركين في عملية اتخاذ القرارات.

هيكل مصلحة المستخدمين:

تتكون مصلحة المستخدمين في مؤسسة اتصالات الجزائر من عدة وحدات فرعية، كل واحدة منها مكلفة بمسؤوليات محددة تسهم في تحقيق الأهداف العامة للمصلحة. يمكن تقسيم الهيكل التنظيمي إلى الأقسام التالية:

1. قسم إدارة البيانات:

- المسؤوليات: جمع البيانات المالية والعملياتية من مختلف أقسام المؤسسة، توثيقها وحفظها بشكل منظم.
- الأفراد الرئيسيين: مدير إدارة البيانات، محللي البيانات، موظفي الإدخال.

2. قسم تحليل البيانات والمعلومات:

- المسؤوليات: معالجة البيانات المالية باستخدام الأدوات المحاسبية، تحليلها لاستخلاص المعلومات الهامة وتقديم تقارير تحليلية للإدارة.
- الأفراد الرئيسيين: رئيس قسم التحليل، المحللون الماليون، خبراء البيانات.

3. قسم تكنولوجيا المعلومات:

- المسؤوليات: إدارة وصيانة النظام المحاسبي الإلكتروني، ضمان سلامة وأمان البيانات، دعم الفني لمستخدمي النظام.
- الأفراد الرئيسيين: مدير تكنولوجيا المعلومات، مهندسو البرمجيات، فنيو الدعم التقني.

4. قسم الرقابة والتدقيق:

- المسؤوليات: التدقيق الداخلي على البيانات والتقارير المحاسبية، ضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والمالية، الكشف عن أي أخطاء أو تلاعب.
- الأفراد الرئيسيين: مدير الرقابة الداخلية، المدققون الداخليون، أخصائيو الامتثال.

دور مصلحة المستخدمين في المنظمة:

تلعب مصلحة المستخدمين دورًا حيويًا في مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال:

1. توفير المعلومات الدقيقة: تعتبر المصلحة المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية الدقيقة والموثوقة التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرارات المالية الهامة.

2. تحليل الأداء المالي: تقوم المصلحة بتحليل الأداء المالي للمؤسسة بشكل دوري، مما يساعد الإدارة على تقييم الوضع المالي واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

3. دعم التخطيط الاستراتيجي: توفر المصلحة البيانات والتحليلات اللازمة لدعم عمليات التخطيط الاستراتيجي، مما يساعد في وضع استراتيجيات مالية مستدامة.

4. الرقابة والامتثال: تضمن المصلحة أن تكون جميع العمليات المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية والقوانين المحلية، مما يقلل من مخاطر التلاعب المالي ويعزز الشفافية.

الأفراد الرئيسيين المشاركين في عملية اتخاذ القرارات:

يتضمن الأفراد الرئيسيين المشاركون في عملية اتخاذ القرارات داخل مصلحة المستخدمين مجموعة من الخبراء والمحترفين:

1. المدير المالي (CFO):

- يلعب المدير المالي دورًا حاسمًا في توجيه استراتيجيات المؤسسة المالية، ويعتمد بشكل كبير على التقارير والمعلومات التي توفرها مصلحة المستخدمين.

2. مدير مصلحة المستخدمين:

- المسؤول الرئيسي عن إدارة مصلحة المستخدمين، وضمان أن جميع الأقسام تعمل بتناغم لتحقيق الأهداف المشتركة. ينسق مع المدير المالي لتلبية احتياجات الإدارة من المعلومات.

3. رؤساء الأقسام الفرعية:

- كل رئيس قسم فرعي (إدارة البيانات، تحليل البيانات، تكنولوجيا المعلومات، الرقابة) يلعب دورًا أساسيًا في تقديم تقارير وتحليلات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات.

4. المحللون الماليون:

- يعمل المحللون الماليون على جمع وتحليل البيانات المالية، وتقديم رؤى وتحليلات تدعم الإدارة في اتخاذ قرارات مستنيرة.

5. خبراء تكنولوجيا المعلومات:

- يضمن خبراء تكنولوجيا المعلومات أن النظام المحاسبي يعمل بكفاءة، ويقدم الدعم الفني المطلوب لمستخدمي النظام لضمان تدفق سلس للمعلومات.

أهمية التعاون بين الأقسام:

تتطلب فعالية مصلحة المستخدمين تعاونًا وثيقًا بين جميع الأقسام والأفراد المشاركين. يشمل ذلك:

- التنسيق المستمر:بين قسم إدارة البيانات وقسم تحليل البيانات لضمان جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق.
- التواصل المفتوح: بين قسم تكنولوجيا المعلومات وبقية الأقسام لضمان حل أي مشكلات تقنية بسرعة وفعالية.
- اجتماعات دورية: بين المدير المالي ومدير مصلحة المستخدمين لضمان توافق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية.

التحديات والحلول:

تواجه مصلحة المستخدمين عدة تحديات، مثل:

- التعامل مع كميات ضخمة من البيانات: يتطلب ذلك استخدام تقنيات حديثة لتحليل البيانات وتخزينها.
- ضمان أمان البيانات: يتطلب إجراءات صارمة لحماية البيانات من الاختراقات أو التلاعب.
- التحديث المستمر للمهارات: يتطلب تدريب مستمر للموظفين لمواكبة التطورات في مجال المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات.

في الختام، تلعب مصلحة المستخدمين دورًا محوريًا في دعم اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة، وتحليل الأداء المالي، ودعم التخطيط الاستراتيجي، وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية.

المطلب الثاني: تحليل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة

يتضمن هذا القسم تحليلًا شاملاً ومفصلاً لنظام المعلومات المحاسبية (AIS) المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر. سنغوص في كل جانب من جوانب النظام، بدءًا من مكوناته الأساسية ووصولاً إلى كيفية عمله وتأثيره على الأداء المؤسسي.

المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية:

يتكون نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر من عدة مكونات رئيسية تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف النظام. تشمل هذه المكونات:

1. البرمجيات المحاسبية:
   - وصف: تتضمن مجموعة من التطبيقات التي تستخدم لإدخال البيانات، معالجة المعلومات، وتوليد التقارير المالية.
   - أمثلة: برامج المحاسبة السحابية، أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP).
2. الأجهزة:

- وصف: تشمل جميع المعدات المادية التي تستخدم لدعم وتشغيل البرمجيات المحاسبية مثل أجهزة الكمبيوتر، الخوادم، وأجهزة الشبكة.
- الوظائف: تضمن الأداء الفعال والسلس للبرامج وتخزين البيانات بشكل آمن.

3. البيانات المالية:

- وصف: تتضمن جميع المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة، مثل الإيرادات، النفقات، الأصول، والخصوم.
- المصدر: يتم جمعها من مختلف الأقسام داخل المؤسسة ومن السجلات المالية المختلفة.

4. الإجراءات والسياسات:

- وصف: مجموعة من القواعد والإجراءات التي توجه كيفية جمع البيانات، ومعالجتها، وتقديمها.
- الأهمية: تضمن الامتثال للمعايير المحاسبية والمالية وتساعد في تحقيق الشفافية والدقة.

5. الموارد البشرية:

- وصف: تتكون من الأفراد العاملين في قسم المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، المسؤولين عن تشغيل النظام وصيانته.
- المهارات: تشمل مهارات محاسبية وتقنية لضمان كفاءة النظام ودعمه.

كيفية عمل النظام:

يعمل نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال سلسلة من العمليات المتكاملة التي تضمن جمع، معالجة، وتحليل البيانات المالية بشكل فعال. تتضمن هذه العمليات ما يلي:

1. جمع البيانات:

- المصادر: يتم جمع البيانات من مختلف مصادر داخل المؤسسة مثل الأقسام الإدارية، المالية، التشغيلية، وحتى من العملاء والموردين.
- الطرق: تشمل الإدخال اليدوي للبيانات، الاستيراد التلقائي من قواعد البيانات، والتكامل مع أنظمة أخرى مثل أنظمة إدارة الموارد البشرية.

2. معالجة البيانات:

- الخطوات: تتضمن تصنيف البيانات، التحقق من صحتها، و تجميعها لتكوين معلومات مالية مفيدة.

- الأدوات: تستخدم البرمجيات المحاسبية لتطبيق العمليات الحسابية، تسوية الحسابات، وإنشاء القيود المحاسبية.

3. تحليل البيانات:
   - الأهداف: تهدف إلى تحويل البيانات المالية الخام إلى معلومات مفهومة ومفيدة للإدارة.
   - الطرق: تشمل استخدام أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية، التحليل التوجيهي، والمقارنات التاريخية.
4. تقديم التقارير:
   - الأنواع: تتضمن التقارير المالية الدورية مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.
   - الوسائل: يمكن تقديم التقارير بشكل ورقي أو إلكتروني، وعبر أنظمة التقارير الذكية التي تتيح الوصول السريع إلى المعلومات.

تأثير نظام المعلومات المحاسبية على الأداء المؤسسي:

يلعب نظام المعلومات المحاسبية دورًا محوريًا في تحسين الأداء المؤسسي لمؤسسة اتصالات الجزائر من خلال عدة طرق:

1. تحسين دقة المعلومات:
   - يوفر النظام معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ قرارات مبنية على حقائق.
2. زيادة الكفاءة التشغيلية:
   - من خلال أتمتة العمليات المحاسبية، يقلل النظام من الأخطاء البشرية ويوفر الوقت والجهد.
3. دعم التخطيط المالي:
   - يتيح النظام للإدارة إمكانية الوصول إلى تحليلات مالية متقدمة تساعد في التخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المالي.
4. تعزيز الرقابة المالية:
   - يوفر النظام آليات لمراقبة العمليات المالية والتأكد من الامتثال للسياسات والمعايير المالية.

التحديات التي يواجهها النظام:

رغم الفوائد العديدة التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية، إلا أنه يواجه بعض التحديات التي قد تؤثر على فعاليته، وتشمل:

1. تكاليف التنفيذ والصيانة:

- تعتبر تكاليف شراء وتركيب وصيانة الأنظمة المحاسبية المتقدمة مرتفعة نسبيًا.

2. المخاطر الأمنية:
   - تواجه الأنظمة المحاسبية مخاطر تتعلق بأمن البيانات وحمايتها من الاختراق أو التلاعب.
3. التكيف مع التغيرات:
   - يتطلب النظام تحديثات مستمرة لمواكبة التغيرات في المعايير المحاسبية والتكنولوجية.

الحلول المقترحة:

لمواجهة التحديات وتحقيق أقصى استفادة من نظام المعلومات المحاسبية، يمكن اعتماد الحلول التالية:

1. استثمار في التكنولوجيا الحديثة:
   - تبني أحدث البرمجيات والأجهزة التي تعزز من كفاءة النظام وتوفر أمانًا أعلى للبيانات.
2. تدريب الموظفين:
   - تنظيم دورات تدريبية مستمرة للموظفين لضمان معرفتهم بأحدث التقنيات والإجراءات المحاسبية.
3. تطبيق إجراءات أمان صارمة:
   - اعتماد بروتوكولات أمان متقدمة لحماية البيانات المالية من الاختراقات والتلاعب.
4. التحديث الدوري للنظام:
   - إجراء مراجعات وتحديثات دورية للنظام لضمان ملاءمتها للتغيرات في البيئة المحاسبية والتكنولوجية.

في الختام، يعد نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر أداة حيوية لدعم وتحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة. من خلال فهم وتحليل مكوناته، كيفية عمله، وتأثيره على الأداء المؤسسي، يمكننا تحديد التحديات وتقديم حلول فعالة لتعزيز كفاءته واستدامته.

المطلب الثالث: تقييم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

يلعب نظام المعلومات المحاسبية (AIS) دورًا جوهريًا في تعزيز عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر. في هذا القسم، سنقوم بتحليل مفصل لكيفية تأثير النظام على مختلف جوانب اتخاذ القرارات المالية، مع التركيز على دقة المعلومات، توقيتها، وملاءمتها لاحتياجات الإدارة ومتخذي القرارات. سنستعرض أيضًا تأثير النظام على قرارات الاستثمار، التمويل، التشغيل، والاستراتيجية، إضافةً إلى التحديات والفرص التي يواجهها النظام.

دقة المعلومات المقدمة من النظام:

1. جمع البيانات الدقيقة:

- يتم جمع البيانات المالية من مختلف أقسام المؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات متقدمة لضمان الدقة. يشمل ذلك عمليات تدقيق داخلية منتظمة وفحص التباينات لضمان صحة البيانات.

2. معالجة البيانات بكفاءة:

- يتم معالجة البيانات باستخدام البرمجيات المحاسبية المتقدمة التي تقلل من الأخطاء البشرية وتضمن دقة المعلومات المحاسبية. تشمل هذه البرمجيات تطبيقات مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) التي تقوم بدمج البيانات من مختلف الأقسام وتوحيدها في نظام واحد.

3. التقارير المالية الدقيقة:

- يوفر النظام تقارير مالية دقيقة تشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، والتدفقات النقدية. تساعد هذه التقارير في تقديم صورة واضحة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يسهم في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

توقيت المعلومات:

1. توفير المعلومات في الوقت المناسب:

- يمكن للنظام توفير تقارير مالية في الوقت الفعلي أو في فترات دورية محددة، مما يمكن الإدارة من مراقبة الأداء المالي واتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة. يتيح ذلك الاستجابة السريعة للتغيرات المالية والتشغيلية.

2. تحليل البيانات التاريخية والتنبؤية:

- يقدم النظام أدوات لتحليل البيانات المالية التاريخية والتنبؤية، مما يساعد في وضع خطط مالية مستدامة واتخاذ قرارات استباقية. يمكن استخدام تقنيات التحليل التنبؤي لتوقع الاتجاهات المالية وتحديد الفرص والمخاطر المستقبلية.

3. تقارير مخصصة:

- يتيح النظام إمكانية تخصيص التقارير المالية وفقًا لاحتياجات الإدارة. يمكن للإدارة طلب تقارير محددة تعكس جوانب معينة من الأداء المالي أو العملياتي، مما يوفر الوقت والجهد في جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ملاءمة المعلومات لاحتياجات الإدارة:

1. تحديد الاحتياجات المالية:

- يساعد النظام الإدارة في تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة بناءً على البيانات المالية المتاحة. يمكن للإدارة استخدام هذه المعلومات لتخطيط الميزانيات وتحديد الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2. تحليل الأداء المالي:

- يوفر النظام تحليلات مفصلة للأداء المالي للمؤسسة، مما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. يمكن استخدام أدوات مثل التحليل المالي الأفقي والعمودي لتحليل التغيرات المالية بمرور الوقت.

3. دعم التخطيط المالي:

- يقدم النظام بيانات تحليلية تدعم عملية التخطيط المالي، مما يساعد في وضع خطط مالية دقيقة ومستدامة. يمكن استخدام هذه التحليلات لتقدير الإيرادات المستقبلية، تخطيط النفقات، وتحديد الاستثمارات المستقبلية.

تأثير النظام على قرارات الاستثمار:

1. تقييم الفرص الاستثمارية:

- يساعد النظام الإدارة في تحليل وتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة. يوفر النظام تقارير تفصيلية حول العائد المتوقع على الاستثمار، المخاطر المحتملة، والتكاليف المرتبطة بكل فرصة استثمارية.

2. إدارة المخاطر:

- يقدم النظام أدوات تحليل المخاطر التي تساعد الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمارات الجديدة. يمكن استخدام تقنيات مثل تحليل السيناريوهات ونماذج المحاكاة لتقييم تأثير المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة.

3. تقييم العائد على الاستثمار (:**ROI**)

- يمكن للنظام حساب وتقديم تقارير تحليلية حول العائد على الاستثمار، مما يساعد الإدارة في تحديد الاستثمارات الأكثر ربحية والأكثر توافقًا مع أهداف المؤسسة.

تأثير النظام على قرارات التمويل:

1. تحليل مصادر التمويل:

- يساعد النظام الإدارة في تحليل مختلف مصادر التمويل المتاحة وتقييم تكاليف وفوائد كل منها. يمكن استخدام هذه التحليلات لاتخاذ قرارات تمويلية ذكية ومستدامة.

2. تحديد الاحتياجات التمويلية:
   - يمكن للنظام تقدير الاحتياجات التمويلية للمؤسسة بناءً على التحليلات المالية والتوقعات المستقبلية. يساعد ذلك في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الخطط الاستراتيجية والنمو المستقبلي.
3. إدارة الديون:
   - يوفر النظام أدوات لمراقبة وإدارة الديون، بما في ذلك حسابات الفائدة وتواريخ الاستحقاق. يساعد ذلك في الحفاظ على هيكل تمويلي مستدام وتقليل مخاطر الديون المتعثرة.

تأثير النظام على قرارات التشغيل:

1. تحسين الكفاءة التشغيلية:
   - يمكن للنظام تقديم تقارير تحليلية حول التكاليف التشغيلية، مما يساعد الإدارة في تحديد فرص تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. يمكن استخدام تقنيات مثل تحليل التكلفة والفائدة لتقييم فعالية العمليات التشغيلية.
2. إدارة الموارد:
   - يساعد النظام في إدارة الموارد المالية والبشرية بشكل أكثر فعالية. يوفر النظام معلومات دقيقة حول التكاليف والعوائد المرتبطة بكل قسم من أقسام المؤسسة، مما يساعد في تحسين تخصيص الموارد.
3. اتخاذ قرارات مستنيرة:
   - يوفر النظام للإدارة معلومات شاملة حول العمليات التشغيلية والأداء المالي، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من كفاءة وفعالية العمليات.

تأثير النظام على القرارات الاستراتيجية:

1. دعم النمو والتوسع:
   - يقدم النظام تحليلات مالية تدعم خطط النمو والتوسع. يمكن للنظام توفير معلومات دقيقة حول الأسواق المحتملة وتقييم العوائد المتوقعة من التوسع، مما يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة.
2. تحديد الاستراتيجيات المالية:
   - يساعد النظام الإدارة في وضع استراتيجيات مالية طويلة الأجل من خلال تقديم بيانات وتحليلات تدعم التخطيط الاستراتيجي. يمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد الأهداف المالية وتطوير خطط لتحقيقها.

3. مراقبة الأداء الاستراتيجي:

- يوفر النظام أدوات لمراقبة الأداء المالي الاستراتيجي، مما يساعد الإدارة في متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف. يمكن استخدام تقارير الأداء والمؤشرات المالية لتقييم التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية.

التحديات التي يواجهها النظام:

1. تكاليف التنفيذ والصيانة:

- تعتبر تكاليف شراء وتركيب وصيانة الأنظمة المحاسبية المتقدمة مرتفعة نسبيًا. يتطلب ذلك استثمارات كبيرة من المؤسسة لضمان فعالية النظام.

2. المخاطر الأمنية:

- تواجه الأنظمة المحاسبية مخاطر تتعلق بأمن البيانات وحمايتها من الاختراق أو التلاعب. يتطلب ذلك إجراءات أمان صارمة لحماية البيانات المالية الحساسة.

3. التكيف مع التغيرات:

- يتطلب النظام تحديثات مستمرة لمواكبة التغيرات في المعايير المحاسبية والتكنولوجية. يمكن أن يكون هذا التكيف معقدًا ويحتاج إلى موارد إضافية.

الفرص التي يوفرها النظام:

1. تطوير التكنولوجيا الحديثة:

- استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتحسين دقة وكفاءة النظام. يمكن لهذه التقنيات تقديم تحليلات أعمق وأدق، مما يعزز من قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

2. التدريب المستمر للموظفين:

- تحسين مهارات الموظفين من خلال التدريب المستمر لضمان استخدام فعال للنظام. يمكن للموظفين تعلم كيفية استخدام الأدوات والتقنيات الجديدة بشكل فعال، مما يزيد من كفاءة النظام.

3. تعزيز التكامل:

- تعزيز التكامل بين نظام المعلومات المحاسبية والأنظمة الأخرى في المؤسسة لتحقيق أداء أفضل. يمكن للتكامل تحسين تدفق المعلومات وتقليل التكرار والازدواجية في البيانات، مما يزيد من كفاءة العمليات.

في الختام، يلعب نظام المعلومات المحاسبية دورًا حيويًا في دعم اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر. من خلال تقديم معلومات دقيقة، في الوقت المناسب، وملائمة لاحتياجات الإدارة، يساهم النظام في تحسين الأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة، مما يساعد في تحقيق أهدافها وزيادة قدرتها التنافسية في السوق. تقييم دور النظام يظهر بوضوح كيف يمكن له تعزيز الكفاءة المالية، دعم التخطيط الاستراتيجي، وتحسين الأداء التشغيلي، مما يساهم في نجاح المؤسسة على المدى الطويل.

المطلب الرابع: تحديد نقاط القوة والضعف في النظام

يعد نظام المعلومات المحاسبية (AIS) أداة حيوية في تحسين الكفاءة المالية والإدارية لمؤسسة اتصالات الجزائر. لكن، مثل أي نظام آخر، يحتوي على نقاط قوة وضعف تحتاج

تحديد نقاط القوة والضعف في النظام:

يعد نظام المعلومات المحاسبية (AIS) أداة حيوية في تحسين الكفاءة المالية والإدارية لمؤسسة اتصالات الجزائر. لكن، مثل أي نظام آخر، يحتوي على نقاط قوة وضعف تحتاج إلى التقييم الدوري لتحسين أدائه. في هذا القسم، سنقدم تحليلاً شاملاً لنقاط القوة والضعف في النظام، مع التركيز على الجوانب التقنية، التشغيلية، التنظيمية، والأمنية.

نقاط القوة في النظام

1. الدقة والموثوقية:

- دقة البيانات: يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات دقيقة وموثوقة حول الوضع المالي للمؤسسة. يتم جمع البيانات من مصادر مختلفة ومعالجتها باستخدام تقنيات حديثة تضمن دقتها.
- التقارير المالية الدقيقة: يمكن للنظام إنتاج تقارير مالية تفصيلية ودقيقة مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، مما يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

2. التكامل وسهولة الاستخدام:

- تكامل الأنظمة: يمكن للنظام التكامل مع الأنظمة الأخرى المستخدمة في المؤسسة مثل نظم إدارة الموارد البشرية ونظم تخطيط موارد المؤسسات (ERP). هذا التكامل يساهم في توحيد البيانات وتوفير رؤية شاملة للوضع المالي.

- واجهة مستخدم سهلة الاستخدام: يتميز النظام بواجهة مستخدم بديهية وسهلة الاستخدام، مما يسهل على الموظفين التفاعل معه والاستفادة من وظائفه المختلفة.

3. التقارير والتحليلات:

- تقارير مخصصة: يمكن للنظام إنتاج تقارير مخصصة تلبي احتياجات الإدارة المختلفة. هذه التقارير يمكن أن تشمل تحليل الأداء المالي، تقارير التكلفة، وتوقعات التدفقات النقدية.
- تحليل البيانات التنبؤية: يقدم النظام أدوات تحليل تنبؤية تساعد الإدارة في التنبؤ بالاتجاهات المالية المستقبلية واتخاذ قرارات استباقية.

4. الأمان والحماية:

- أمن البيانات: يحتوي النظام على ميزات أمان قوية تحمي البيانات المالية من الاختراقات والتلاعب. تشمل هذه الميزات التشفير، وإجراءات التحكم في الوصول، والمصادقة متعددة العوامل.
- النسخ الاحتياطي والاسترداد: يوفر النظام حلولاً للنسخ الاحتياطي المنتظم واسترداد البيانات، مما يضمن استمرارية العمل في حالة حدوث أي عطل أو فقدان للبيانات.

5. الكفاءة التشغيلية:

- أتمتة العمليات: يساعد النظام في أتمتة العديد من العمليات المحاسبية مثل إعداد الفواتير، ومعالجة المدفوعات، وإدارة الحسابات الدائنة والمدينة. هذا يقلل من الأخطاء ويزيد من الكفاءة التشغيلية.
- إدارة الموارد: يوفر النظام معلومات دقيقة حول تكاليف وإيرادات مختلف الأقسام، مما يساعد الإدارة في تخصيص الموارد بكفاءة وتحسين الأداء المالي.

نقاط الضعف في النظام:

1. التكاليف العالية:

- تكاليف التنفيذ والصيانة: يعتبر تنفيذ وصيانة نظام المعلومات المحاسبية مكلفًا. يشمل ذلك تكاليف شراء الأجهزة والبرمجيات، وتكاليف التدريب والصيانة الدورية.
- تكاليف التحديثات: تتطلب الأنظمة المحاسبية تحديثات منتظمة لمواكبة التغيرات التكنولوجية والمعايير المحاسبية الجديدة، مما يزيد من التكاليف التشغيلية.

2. المقاومة التنظيمية:

- مقاومة التغيير: قد يواجه النظام مقاومة من قبل الموظفين الذين يفضلون الطرق التقليدية في العمل. هذا يمكن أن يعيق عملية التكيف مع النظام الجديد ويؤثر على فعالية استخدامه.
- نقص التدريب: عدم توفر التدريب الكافي للموظفين يمكن أن يؤدي إلى سوء استخدام النظام وعدم الاستفادة الكاملة من ميزاته.

3. التعقيد التقني:

- التعقيد في التكامل: قد يكون تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع الأنظمة الأخرى في المؤسسة معقدًا ويحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لضمان تدفق سلس للبيانات.
- صعوبة التخصيص: يمكن أن يكون تخصيص النظام ليتناسب مع الاحتياجات الخاصة للمؤسسة عملية معقدة ومكلفة.

4. الأمان والخصوصية:

- مخاطر الاختراق: رغم وجود ميزات أمان قوية، يظل النظام معرضًا لمخاطر الاختراق والهجمات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى سرقة البيانات المالية الحساسة.
- إدارة الوصول: قد يكون من الصعب إدارة حقوق الوصول المختلفة للموظفين بشكل فعال، مما يزيد من خطر الوصول غير المصرح به للبيانات.

5. القابلية للتوسع:

- قيود التوسع: قد يواجه النظام صعوبات في التوسع والتكيف مع نمو المؤسسة وزيادة حجم البيانات المالية. هذا يمكن أن يؤثر على أداء النظام وكفاءته.
- قيود الموارد: تتطلب عملية التوسع موارد إضافية من حيث الأجهزة، البرمجيات، والموظفين المدربين، مما يزيد من التكاليف والجهود المطلوبة.

التحديات والفرص المستقبلية:

1. التحديات:

- تطور التكنولوجيا: يتطلب مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة تحديثات مستمرة للنظام، مما يزيد من التعقيد والتكاليف.
- التغيرات في المعايير المحاسبية: يجب على النظام التكيف مع التغيرات المستمرة في المعايير والقوانين المحاسبية، مما يتطلب تعديلات دورية.

2. الفرص:

- الابتكار التكنولوجي: يمكن للنظام الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين دقته وكفاءته.
- التدريب والتطوير: يمكن تحسين كفاءة النظام من خلال تقديم برامج تدريبية مستمرة للموظفين وتطوير مهاراتهم في استخدام التقنيات المحاسبية الحديثة.
- تعزيز التكامل: العمل على تحسين التكامل بين نظام المعلومات المحاسبية والأنظمة الأخرى في المؤسسة يمكن أن يزيد من فعالية العمليات وتدفق البيانات.

التوصيات لتحسين النظام:

1. الاستثمار في التكنولوجيا:

- تحديث النظام بانتظام: يجب على المؤسسة الاستثمار في تحديث النظام بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية وضمان أعلى مستويات الكفاءة والأمان.
- استخدام الذكاء الاصطناعي: يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والتنبؤ بالاتجاهات المالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة.

2. تعزيز التدريب والتطوير:

- برامج تدريبية مستمرة: يجب تقديم برامج تدريبية مستمرة للموظفين لتحسين مهاراتهم في استخدام النظام وضمان استفادة كاملة من ميزاته.
- ورش عمل تعليمية: تنظيم ورش عمل تعليمية تساعد الموظفين على التكيف مع التغيرات التكنولوجية وفهم أحدث التطورات في مجال المحاسبة.

3. تحسين الأمان والخصوصية:

- تحديث بروتوكولات الأمان: يجب تحديث بروتوكولات الأمان بانتظام لحماية البيانات المالية من الاختراقات والهجمات الإلكترونية.
- إدارة الوصول بفعالية: تحسين إدارة حقوق الوصول للموظفين لضمان حماية البيانات المالية الحساسة من الوصول غير المصرح به.

4. تحسين التكامل والمرونة:

- تحسين التكامل مع الأنظمة الأخرى: العمل على تحسين تكامل النظام مع الأنظمة الأخرى في المؤسسة لضمان تدفق سلس للبيانات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

- تطوير النظام ليكون أكثر مرونة: تطوير النظام ليكون أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع نمو المؤسسة واحتياجاتها المتغيرة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل، تم التعرف على مؤسسة اتصالات الجزائر بشكل مفصل كدراسة حالة لتطبيق الإطار النظري الذي تم تناوله في الفصل الأول. حيث تم استعراض البطاقة الفنية الشاملة للمؤسسة، والتي شملت نبذة تاريخية عن نشأتها وتطورها، والهيكل التنظيمي وخطوط السلطة والمساءلة داخلها، وأنشطتها الرئيسية ومنتجاتها وخدماتها المختلفة، إضافة إلى تحليل شامل لوضعيتها المالية.

من خلال النظرة التاريخية، تبين أن مؤسسة اتصالات الجزائر هي نواة قطاع الاتصالات في البلاد، حيث تأسست بعد الاستقلال وشهدت تطورات متتالية لمواكبة التغيرات التكنولوجية في هذا المجال. وقد حققت العديد من الإنجازات في توسيع وتحديث شبكاتها، وتقديم خدمات متنوعة للاتصالات الثابتة والمتنقلة والإنترنت وغيرها.

أما من حيث الهيكل التنظيمي، فقد تم توضيح الإدارات والأقسام المختلفة داخل المؤسسة، وكيفية ترابطها وتوزيع المهام والمسؤوليات بينها. كما تم التعرف على مجموعة الأنشطة والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة لعملائها من الأفراد والشركات، والتي تغطي جميع جوانب الاتصالات والاتصالات المتنقلة والإنترنت وغيرها.

من الناحية المالية، تم إجراء تحليل معمق للميزانية العمومية وحساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة، واستخلاص مؤشرات الأداء المالي الرئيسية مثل الربحية والسيولة والرفع المالي. كما تم تقييم المركز المالي العام للمؤسسة، ومقارنته بالمنافسين في نفس القطاع.

يتضح من هذا التحليل أن مؤسسة اتصالات الجزائر تتمتع بوضعية مالية قوية، حيث تحقق إيرادات ومستويات ربحية جيدة، وتمتلك قاعدة أصول كبيرة وتدفقات نقدية تشغيلية مرتفعة. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي تواجهها المؤسسة، كالتكاليف التشغيلية العالية والاعتماد المرتفع على التمويل الخارجي، والتي قد تؤثر على أدائها المالي في المستقبل إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح.

بشكل عام، تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر لاعبًا رئيسيًا في قطاع الاتصالات المهم في البلاد، وتسعى جاهدة لتحقيق رؤيتها في أن تصبح مزودًا رائدًا للخدمات في هذا المجال. وتمثل هذه الدراسة التطبيقية للمؤسسة مدخلاً مهمًا لفهم دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية الحاسمة.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول بأن نظم المعلومات المحاسبية تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة القرارات المالية في المؤسسات. من خلال التحليل الدقيق والاختبار المستمر للفرضيات، تم التأكيد على أن نظام المعلومات المحاسبي الفعال هو عنصر أساسي لدعم الإدارة المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. لقد أظهرت الدراسة أن المؤسسات التي تستثمر في تطوير نظم معلوماتها المحاسبية وتدريب موظفيها على استخدام هذه النظم، تحقق تحسينات ملموسة في دقة التقارير المالية وفي كفاءة العمليات المالية.

اختبار الفرضيات:

تمحورت هذه الدراسة حول فرضيات رئيسية تهدف إلى تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. وقد تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام منهجيات تحليلية دقيقة شملت تحليل البيانات المالية واستقصاءات ميدانية مع المسؤولين الماليين في المؤسسات المدروسة. تضمنت الفرضيات الأساسية:

1. نظام المعلومات المحاسبي الفعال يساهم بشكل كبير في تحسين جودة القرارات المالية.
2. تطوير نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تقليل الأخطاء المالية.
3. هناك تحديات متعددة تواجه المؤسسات في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي بشكل فعال.

النتائج المتوصل إليها:

أسفرت عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات عن نتائج مهمة تؤكد على الدور الحاسم لنظام المعلومات المحاسبي في تحسين القرارات المالية. من أبرز النتائج:

1. تبين أن هناك علاقة إيجابية قوية بين كفاءة نظام المعلومات المحاسبي وجودة القرارات المالية المتخذة، حيث تساعد المعلومات الدقيقة والموثوقة في اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
2. أثبتت الدراسة أن تطوير نظام المعلومات المحاسبي يسهم بشكل كبير في تقليل نسبة الأخطاء المالية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الثقة في التقارير المالية.
3. أكدت النتائج وجود تحديات تواجه المؤسسات في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي، تشمل تعقيد النظام، التكلفة العالية للتطوير، والحاجة إلى تدريب مستمر للموظفين لضمان الاستخدام الأمثل للنظام

التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية نظام المعلومات المحاسبي وتحسين عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات:

1. تطوير وتحديث النظام باستمرار: يجب على المؤسسات الاستثمار في تحديث نظم المعلومات المحاسبية بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات العمل المتغيرة.
2. تدريب وتأهيل الموظفين: ضرورة تقديم دورات تدريبية متخصصة للموظفين لضمان قدرتهم على استخدام النظام بكفاءة واستغلال كافة إمكانياته.
3. تبني ممارسات أفضل في إدارة البيانات: تحسين إدارة البيانات وضمان جودة المعلومات المحاسبية عبر تبني معايير وإجراءات واضحة لضمان دقة وموثوقية البيانات.
4. تعزيز التكامل بين الأقسام المختلفة: تعزيز التعاون بين الأقسام المالية وغير المالية لضمان تدفق المعلومات بسلاسة ودعم عملية اتخاذ القرار بشكل شامل.
5. تحليل تكاليف وفوائد النظام: إجراء تحليل دوري لتكاليف وفوائد نظام المعلومات المحاسبي لضمان تحقيق أعلى عائد على الاستثمار.

آفاق البحث:

تفتح هذه الدراسة آفاقاً واسعة لمزيد من البحث في مجال نظم المعلومات المحاسبية، حيث يمكن التوسع في الدراسات المستقبلية لتشمل:

1. دراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية في مختلف القطاعات: تحليل فعالية نظم المعلومات المحاسبية في قطاعات مختلفة مثل الصناعة، الخدمات، والتجارة لتحديد الفروق والتحديات الخاصة بكل قطاع.
2. تطوير نماذج تحليلية جديدة: ابتكار نماذج تحليلية جديدة تساعد في تقييم تأثير نظم المعلومات المحاسبية بشكل أكثر دقة وشمولية.
3. البحث في تأثير التكنولوجيا الحديثة: دراسة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة على نظم المعلومات المحاسبية وكيفية استخدامها لتحسين اتخاذ القرارات المالية.
4. تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي: دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتطوير نظم المعلومات المحاسبية على المؤسسات والمجتمعات بشكل عام، لتقديم رؤى حول مساهمة هذه النظم في التنمية المستدامة.

5. تحليل العوامل الثقافية والتنظيمية: دراسة العوامل الثقافية والتنظيمية التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مختلف البيئات التنظيمية، لتقديم توصيات مخصصة تناسب السياقات الثقافية المختلفة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- إبراهيم، عبد الله. (2010). نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار. دار الفكر العربي، القاهرة.
- الباز، محمد عبد الرحمن. (2012). المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الجزار، علي عبد الحميد. (2015). تحليل وتطوير نظم المعلومات المحاسبية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- السعيد، أحمد محمد. (2018). إدارة نظم المعلومات. دار المريخ للنشر، الرياض.
- حسن، فاطمة محمد. (2020). تطبيقات نظم المعلومات في المحاسبة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- خليل، محمود. (2017). نظم المعلومات المحاسبية: النظرية والتطبيق. دار النهضة العربية، بيروت.
- زيدان، حسين علي. (2016). التدقيق المحاسبي ونظم المعلومات. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- صادق، عبد الرحمن. (2019). أهمية نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال. دار الغريب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد اللطيف، أحمد. (2011). القرارات المالية ونظم المعلومات. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- العلي، خالد بن عبد الله. (2021). نظم المعلومات الإدارية ودورها في اتخاذ القرارات. دار كنوز المعرفة، عمان.
- فؤاد، نادر. (2014). تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- كمال، محمد عبد الله. (2013). نظم المعلومات في المحاسبة الإدارية. دار النهضة العربية، بيروت.
- مراد، حسن. (2016). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ياسين، سمير. (2022). نظم المعلومات المحاسبية والتخطيط المالي. دار الفكر العربي، القاهرة.
- موقع إتصالات الجزائر **www.algerietelecom.dz**
- رقم وكالة مستغانم 0796 55 45 46